

# تقرير حول السياسات العامة المتعلقة بالشباب في لبنان

سهير الغالي

تشرين الأول، 2019

## المقدمة

يعتبر لبنان من البلدان العربية المتقدمة في مجال إقرار سياسة عامة تتعلق بالشباب، حيث صدّقت الحكومة على وثيقة السياسة الشبابية في 3 نيسان 2012، وذلك تنفيذاً لانضمام لبنان إلى برنامج العمل العالمي للشباب الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1995، والذي سبق ووقع عليه لبنان عام 1997 (الايسكوا، 2013).

تناولت هذه الوثيقة توصيات لسياسة شبابية تتمحور حول خمسة قطاعات، وهي: الخصائص السكانية والهجرة، العمل والمشاركة الاقتصادية، الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية، التربية والثقافة، والشباب والصحة. سوف نعرض لاحقاً في متن هذا التقرير فقرة خاصة حول أبرز التوصيات المتعلقة بهذه القطاعات بحسب نص الوثيقة.

وعلى الرغم من مرور سبع سنوات من تاريخ إقرار مجلس الوزراء لهذه السياسة، إلا أن العديد من الجهات المعنية بقضايا الشباب وحتى الشباب اللبناني أنفسهم لا يعلمون بوجود هذه السياسة (المركز الثقافي البريطاني، 2017)، ولا سيّما أن السياسة الشبابية ما زالت وثيقة لم تترجم إلى آليات عمل ولم يصدر مراسيم تطبيقية لها لغاية اليوم.

وفي إطار تنفيذنا لهذا التقرير حول تحليل السياسات العامة المتعلقة بالشباب في لبنان، قمنا بمراجعة الأبحاث والدراسات والوثائق المتعلقة بالسياسات الشبابية في مناطق الفقر اللبنانية، حيث تبين أنه لا توجد سياسة شبابية محددة في مناطق الفقر في لبنان إنما برامج وطنية أو محلية تقوم بها بعض الوزارات بالتنسيق أو بالتنفيذ مع منظمات الأمم المتحدة والجمعيات الدولية والمحلية، والتي يمكن من خلالها استنباط توجهات هذه السياسة في المناطق المستهدفة. لذلك سوف نتحدث في متن هذا التقرير عن بعض هذه البرامج ذات الصلة بموضوع الشباب لا اعتبارها تشكّل سياسة شبابية في لبنان بالممارسة.

بالمقابل تبين غياب الاهتمام لدى الباحثين والأكاديميين في تناول السياسة الشبابية المصدّقة من قبل الحكومة في الدراسات والأبحاث، حيث وجدنا دراسة واحدة لتقييم السياسة الشبابية في لبنان أعدتها الدكتورة

هنا عضّام الغالي في معهد عصام فارس للدراسات في الجامعة الأميركية ودراستين تطرقنا إلى السياسة الشبابية في معرض معالجتها لقضايا الشباب واتجاهاتهم.

هذا ما دفعنا للتساؤل: ما هي أبرز توجهات السياسات العامة الموجهة للشباب بشكل عام؟ ما هي أبرز توجهات السياسات العامة الموجهة للشباب في قطاع التعليم/التربية؟ ما هي أبرز توجهات السياسات العامة الموجهة للشباب في قطاع العمل؟ ما هي أبرز توجهات السياسات العامة الموجهة للشباب في المجموعات السكانية المهمشة في لبنان؟ وماهي المعوّقات المؤثرة في إبقاء السياسة الشبابية قيد التعطيل؟

وبما أننا نعالج موضوع السياسة الشبابية في لبنان خلال متن هذا التقرير، والتي تبين بأنها غير منفذة كما سبق وذكرنا، لهذا السبب لا يمكننا القيام بتقييمها على ضوء المعايير الإجرائية، إنما يمكن تناولها من باب تحليل المنهجية المعتمدة لإقرارها أو تحليل النص من حيث السياق والاتساق على ضوء الشروط المرجعية لصياغة السياسات الشبابية بشكل عام.

وحيث أنه توجد دراسة واحدة (الغالي، 2016) قامت بتحليل هذه السياسة من حيث التتبع والإعداد والبناء على المنهجية التشاركية التي أوصلتها لإقرارها والتصديق عليها من قبل وزير الشباب والرياضة ومجلس الوزراء واللجنة النيابية المعنية بالشباب والرياضة عام 2012، لذلك سنتناول الجانب الآخر في التحليل، والذي لم يدرس من قبل، ألا وهو تحليل نص السياسة الشبابية باعتماد طريقتين:

- **الطريقة الأولى:** تحليل صياغة السياسة الشبابية على أساس معياري مقارنة مع الشروط المرجعية المنصوص عنها في الدليل المرجعي لإعداد السياسة الوطنية الشبابية والذي أعدته الايسكوا لنترجم بشكل علمي ومنهجي كيفية اعداد وصياغة ووضع الأولويات والمؤشرات وصولاً إلى تنفيذ هذه السياسات المقترحة، ورصدها وتقييمها بحسب مواصفات برنامج العمل العالمي للشباب WPAY والذي انضم إليه لبنان عام 1997.

- **الطريقة الثانية:** التحليل الرباعي SWOT analysis لوثيقة السياسة الشبابية في لبنان، الذي يركز على تحليل العوامل المساعدة لتنفيذ هذه السياسة وتحديد المعوّقات التي تحول دون تنفيذها.

ويقتصر إطار التقرير على تحليل الدراسات والوثائق وذلك بحسب الفترة الزمنية الممتدة من العام 2008 إلى العام 2018 لدراسة السياسات والاستراتيجيات والبرامج الصادرة خلال هذه الفترة الزمنية المحددة. وهكذا فإن كل سياسة أو خطة تم اعتمادها أو إصدارها خارج إطار هذه الفترة تعتبر غير مدرجة وغير مشمولة في هذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بمراجعة وثيقة مؤتمر "سيدر" المنشورة على الموقع

الالكتروني الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء<sup>1</sup>، وتبين أنه لا يوجد برامج تستهدف فئة الشباب بشكل مباشر إنما مشاريع استثمارية كبرى وبنى تحتية قد تخلق فرص عمل للشباب.

ويقف حدود هذا التقرير عند عدم قياس فعالية هذه السياسات والبرامج، التقييم الميداني والإجرائي لأداء السياسات وجدواها من حيث تحقيق معايير العدالة والاستجابة للحاجات، ورضا المستفيدين، وإمكانات الموارد المالية والبشرية لمقدمي الخدمات في السياسات والبرامج قيد الدراسة، والتي تحتاج للمعالجة في أبحاث أخرى.

### أولاً: مراجعة الدراسات

وفي إطار إعدادنا لهذا التقرير قمنا بمراجعة الدراسات والأبحاث التي تناولت السياسات الشبابية ما بين الفترة الزمنية 2008 - 2018. حيث رصدنا 12 دراسة، تم اختيار 3 منها فقط ترتبط بشكل مباشر بموضوع السياسات الشبابية<sup>2</sup>.

وتنقسم هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: دراسات حول قضايا تتعلق بالشباب في المجالات التربوية، التعليمية، الثقافية، الظروف المعيشية والعمل، الصحة الانجابية، والأحزاب.
- المجموعة الثانية: دراستان حول قضايا الشباب واتجاهاتهم وتتضمن بعض التحليلات حول السياسة الشبابية، وهما: الدراسة الأولى تحت عنوان " دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي " (جحا ، 2013). والدراسة الثانية تحت عنوان " Who are Lebanese Youth? A segmented Based Approach to understanding youth and youth's attitudes in Lebanon " (دياب، عطا الله وحرب، 2017).
- المجموعة الثالثة: دراسة واحدة تناولت تقييم السياسة الشبابية في لبنان تحت عنوان " Lobbying Success or System Failure? " (الغالي، 2016).

وفي السياق نفسه، وبعد مراجعة أطروحات الدراسات العليا والدكتوراه في معهد العلوم الاجتماعية والمعهد العالي للدكتوراه للعلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية، تبين أن أغلب الأطروحات التي

<sup>1</sup> <http://www.pcm.gov.lb>

<sup>2</sup> أنظر لائحة المراجع.

تناولت قضايا الشباب قد عالجتها من منظور ثقافي – عقائدي. فدرست اتجاهات الشباب اللبناني ومشاركته السياسية والاندماج الاجتماعي ربطاً بولاءاته إلى الأحزاب السياسية والطائفية، وتحليل انتماءاته الأولية المرتبطة بالأسرة والدين والمعتقد، وما ينتج عنها من اتجاهات وسلوكيات تتمحور حول التطرف الديني والتشتت في الهوية الوطنية، والبعد عن مفهوم المواطنة وسبل تعزيزها.

بينما تناولت مجموعة أخرى من الدراسات الشباب ربطاً بأبعاد اجتماعية واقتصادية، كتأثر الشباب بالظروف المعيشية، حالات الفقر، والبطالة وما ينتج عنها من تراجع الانتاجية، الشعور بالإحباط وعدم الاهتمام بالواقع المعاش وهجرة الأدمغة.

وهكذا، فقد غاب عن اهتمام الباحثين والدارسين في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية تناول السياسات الشبابية العامة وتقييمها. وقد يعود السبب لعدم معرفتهم بوجودها أو قد يفسر عن ضعف الاهتمام ونقص التوجّه والانتباه لقضايا الشباب كأولوية للبحث والتعمّق، وطرح المعالجات العلمية للتحديات والمشاكل التي يعاني منها الشباب اللبناني اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المذكورة في المجموعة الأولى أعلاه قد ارتفع عددها بعد الأزمة السورية عام 2011، مما دفع بالمتدخلين ومعدّي البرامج إلى إصدار هذه الأبحاث استجابة لحاجات البرامج والممولين والفئات المستهدفة لا سيما الشباب والمجتمعات المضيفة للاجئين السوريين. وهكذا أصدرت هذه الدراسات ونُفذت التدخلات تحت إطار نص خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية والتي أطلقتها الحكومة للمرة الأولى عام 2015، مع الإشارة إلى أن نص "خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية" لا يذكر وثيقة السياسة الشبابية ولم يعتمد عليها كإطار مرجعي للتدخلات والبرامج الشبابية. مع العلم بأنها كانت فرصة مناسبة للبنان للاستفادة من الظرف الاستثنائي الذي يمر به لجهة تطوير بعض السياسات وتفعيلها، إذ يعتبر وقت الأزمات التي يمر بها أي بلد هو الوقت الذهبي لتغيير السياسات العامة فيه.

وسنكتفي بهذا القدر للحديث عن المجموعة الأولى من الدراسات كونها لا تصبّ في موضوع تقريرنا مباشرة، ومنتقل لذكر أبرز ما تضمنته المجموعة الثانية من الدراسات.

تقول كارمن جحا أن لدى لبنان وثيقة سياسة شبابية، لكنها تحتاج لتشريعات متعددة لتطبيق بنودها (جحا، 2013). إذ تكمن أهمية الوثيقة الشبابية من حيث مضمونها ومسار صياغتها بأنها أتاحت فرصة تشاركية وتوافقية ما بين الأحزاب السياسية، فقد اعتمدت كتابتها على المشاورة بين شباب الأحزاب كافة وممثلين عن المجتمع المدني، ولكن تبقى العبرة في التطبيق (جحا، 2013). إن مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي تأتي في صلب العمل الديمقراطي ويجب أن تتلاءم مع تطلعاتهم وتساعد على استثمار قدراتهم وكفاءاتهم. لدى البرلمان مصلحة ومسؤولية مباشرة في صنع السياسات والتشريعات التي تُفعل دور الشباب في

الحياة السياسية عموماً وضمن الهيكليات الحزبية خصوصاً، فثمة حاجة ماسة لأن يتبنى مجلس النواب والوزارات المعنية مساراً حوارياً مشابهاً وخطوات عملية لتطبيق بنود الوثيقة (جحا، 2013).

وركّزت جحا على أن فعالية الشباب في صنع القرار السياسي تعتمد بشكل كبير على سهولة وصول المعلومات التي من شأنها تعزيز معرفتهم السياسية ووعيهم على المبادئ الديمقراطية التي يجب أن تحكم العمل السياسي وصولاً إلى تسهيل عملية تسليمهم سلطة الحكم وصنع السياسات. ويغيب عن نص وثيقة السياسة الشبابية ذكر لآليات إشراك الشباب في عملية صنع القرار وبناء قدراتهم. كما خلصت الدراسة إلى أن وثيقة السياسة الشبابية وفي مسار إعدادها قد استبعدت شريحة أخرى من الشباب، وهي الشباب الذين لا ينتمون لأي جهة حزبية وسياسية، ولا يستهان بحجم هذه الفئة في لبنان، ولم تلجأ إلى إشراك الشباب الجامعي، فهكذا تبدو وثيقة السياسة الشبابية قاصرة عن نقل وتمثيل جميع مكونات الشباب اللبناني وآرائه المختلفة لا سيّما أن الشباب اللبناني يعتبر شباب غني بالتنوعات، ومختلف الآراء والاتجاهات والاهتمامات وإن تشابه في الحاجات.

أما دراسة دياب، عطا الله وحرب فقد اعتبرت أن وثيقة السياسة الشبابية في لبنان حددت فهم عام حول استبعاد الشباب ربطاً بالبطالة والهجرة. كما سار في الاتجاه نفسه المنظمات الدولية حيث تعمقت في فهم وتحليل تهميش الشباب واستبعادهم ربطاً بالبطالة والهجرة، مكررة نفس التحديات المتعلقة بالتعليم، النوع الاجتماعي، والمشاركة في الحياة السياسية (دياب، عطا الله وحرب، 2017).

لذلك، ذهبت هذه الدراسة إلى مقارنة مفهوم استبعاد الشباب ربطاً باتجاهاتهم ومواقفهم على خلاف ما نصت عليه وثيقة السياسة الشبابية في تحديدها لهذا المفهوم. واعتمدت على مجموعة أسئلة لقياس اتجاهات الشباب المتعلقة بالنظرة للوطن، للدين، الديمقراطية، حقوق المرأة والسياسة. وبناء على نتائج تطبيق هذا القياس، صنّفت الدراسة الشباب إلى خمس مجموعات، وهي: الشباب الناضج، الشباب العلماني، الشباب المهاجرون المحتملون/ الراغبون بالهجرة، الشباب المحافظون، والشباب من المدرسة إلى العمل.

وتوقفت هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر بنص السياسة الشبابية ومقاربتها لجهة التوجه إلى الشباب بحسب خصائصهم واتجاهاتهم المتنوعة والمختلفة، وعدم اعتبار أن الشباب في لبنان هو فئة واحدة ومنسجمة من حيث الخصائص والاتجاهات والاحتياجات والبيئة الاجتماعية والسياسية التي ينتمون لها (دياب، عطا الله وحرب، 2017).

أما دراسة الغالي التي تناولت تقييم وثيقة السياسة الشبابية فقد أكدت بأن لبنان نجح في تبني سياسة شبابية شمولية، بطريقة تشاركية مع الشباب، ونجح في إشراك الأحزاب اللبنانية وصولاً إلى إقرارها (الغالي، 2016).

وقد تمحورت هذه الدراسة حول تقييم السياسة الشبابية من منظور تحليل العملية الطويلة التي أدت إلى تبني السياسة الشبابية من خلال تتبع السياسة العامة على أساس بحث نوعي وتاريخي، والتي بدأت منذ عام 2000 لغاية 2012، من خلال مراجعة تاريخية لوسائل الإعلام، وإعداد 15 مقابلة مع جمعيات غير حكومية وممثلين عن الشباب في الأحزاب السياسية، وممثلي عن الحكومة. وحاولت هذه الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة: كيف تم تطوير السياسة الشبابية؟ ما هو دور البحث القائم على المعطيات البيئية والأدلة في النقاشات التي تمت مع الشباب؟ ما هي الدروس المستفادة في إعداد السياسات العامة في لبنان؟ وسوف نعود الى ما بيّنته هذه الدراسة في القسم الخاص بتحليل الوثيقة.

وبعد الانتهاء من عرض أبرز ما تضمنته هذه الدراسات التي تناولت وثيقة السياسة الشبابية، سننتقل لتبيان معالم السياسات الشبابية في لبنان والتي تم استخراجها من وثائق السياسات العامة المتعلقة بالشباب.

## ثانياً: معالم السياسات الشبابية في لبنان

قبل الشروع في تحديد معالم السياسات الشبابية في لبنان، سنعرّف مصطلح "السياسات العامة" المقصود استخدامها في إطار هذا التقرير، وهي تشمل التالي:

- تتمثل السياسات في التشريعات والمراسيم والقرارات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والموارد المالية المخصصة، المتعلقة بموضوع معين، كما تشمل أية وثائق "مرجعية" (الوثائق الدولية العامة التي تنطبق على المجموعة المعنية، والتي تستند إليها الجهات المعنية في الصياغة أو في المطالبة).
- تصدر السياسات عن الحكومات والكيانات السياسية. يشمل ذلك في موضوعنا: الحكومة اللبنانية والوزارات والمنظمات الدولية والإقليمية.
- تعتبر المنظمات المحلية (NGOs) جهات منفذة للسياسات، لذلك تتخذ أنشطتها كبيئات (أدلة) على وجود السياسات واتجاهاتها.
- يستدل على السياسات من مضمون الوثائق والأفعال، كما يستدل عليها مما يغيب عن المضمون والأفعال (ما لا تقوله وما لا تفعله).

وهكذا وفي إطار بحثنا عن مجموعة الوثائق التي تشمل السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الصادرة عن الحكومة أو الوزارات أو جهات أخرى والمتعلقة بموضوع التقرير، وذلك للفترة الزمنية الممتدة من العام 2008-2018، تم رصد ومراجعة 16 وثيقة تحمل العناوين التالية:

(1) الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية للبنان 2011 (2011)

- (2) السياسة الشبابية في لبنان (2012)
- (3) مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة (2013)
- (4) البرنامج الوطني للتطوع (2014)
- (5) خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الوطنية لحماية النساء والأطفال في لبنان (2014)
- (6) مشروع التمكين الاقتصادي للشباب في عكار (2014)
- (7) مشروع التمكين الاقتصادي والتعبئة المجتمعية للمرأة المتأثرة بالأزمة السورية (2015)
- (8) تعزيز فرص العمل اللائق للنازحين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال الاستثمار بمشاريع البنى التحتية (2016)
- (9) مشروع الإدارة البيئية والاجتماعية (2016)
- (10) برنامج تعزيز الصحة الإنجابية في المجتمعات المضيفة الموجه للمرأة والشباب (2016)
- (11) البرنامج الوطني للعمل اللائق في لبنان 2017-2020 (2017)
- (12) الدعم التقني لتعزيز التنمية الشبابية في لبنان (2017)
- (13) خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020 (2017)
- (14) الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتعليم التقني والمهني في لبنان 2018-2022 (2018)
- (15) مشروع التخرج في برنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (2018)
- (16) برنامج الفريق الاستشاري للشباب في لبنان (2018)

وفي قراءة سريعة للعناوين يلاحظ أن البعض منها يتعلق بالأزمة السورية، وقد تم إدراجها لأنها تستهدف الشباب السوري واللبناني على حد سواء أو بنسب متفاوتة، لذلك تم ضمها إلى مجموعة وثائق السياسات العامة للشباب في لبنان.

أما وثيقة السياسة الشبابية في لبنان الواردة في البند رقم 2، فقد وجدنا وثيقتين مختلفتين لها تحت العنوان نفسه، الوثيقة الأولى تحمل عنوان "السياسة الشبابية في لبنان" أقرت في 3 نيسان 2012، موجودة على الموقع الإلكتروني لوزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب حول السياسات الشبابية وهي عبارة عن 28 صفحة، والوثيقة الثانية تحت عنوان "الوثيقة الوطنية للسياسة الشبابية في لبنان تمكين ومشاركة (الجزء الكامل)" موجودة على الموقع الإلكتروني لليونيسكو وهي عبارة عن 48 صفحة. لذلك قد اعتمدنا الوثيقة الأولى فقط للحدوث عنها في هذا التقرير والقيام بتحليلها في الفقرات التالية، وهي الوثيقة المتبناة من قبل وزارة الشباب والرياضة والأكثر تداولاً ما بين الجهات المعنية، لذلك سنكتفي بتناولها والتغاضي عن الوثيقة الثانية في متن هذا التقرير.

وبالعودة إلى عناوين الوثائق الواردة أعلاه، يتبين لنا أن العديد منها تتضمن سياسات متعددة القطاعات والبعض منها متخصص في قطاع معين. لقد وضعنا في الملحق بطاقات تعريفية عن كل من هذه السياسات. وفي قراءة أولية لهذه البطاقات التعريفية، يتبين لنا أن 5 وثائق من أصل 16 عبارة عن استراتيجيات وخطط لم تُنفذ، حالها كحال العديد من السياسات والاستراتيجيات التي توضع وتصدق في لبنان ومن ثم تدخل

في الأدرج والموت السريري. فالاستراتيجيات والخطط الموجودة تتضمن أفضل ما يمكن أن يصبو إليه أي مجتمع في مجال السياسات والخدمات، لكنها تبقى رهينة التعطيل السياسي والارادة المفقودة في تفعيل هذه السياسات ووضعها مسار التحقيق.

وسنعرض في الفقرات التالية أبرز المعالم للسياسات الشبابية التي يمكن استخراجها من هذه الوثائق:

#### أ- على صعيد السياسات المتعلقة بالشباب بشكل عام

يوجد توصيات لسياسة عامة شبابية تم تبينها رسمياً من قبل الحكومة عام 2012، وعلى الرغم من تنوع عناوين محاورها وشموليتها لقطاعات متعددة، إلا أن البنود المطروحة داخل كل محور هي عبارة عن توصيات ومطالب بحسب ما ورد في نص الوثيقة ليصل عددها إلى 136 توصية. وقد ذكرت كلمة "توصيات" ست مرات مقترنة بعبارة أخرى وهي: "توصيات لسياسة شبابية"، وكان الوثيقة المطروحة هي تحمل طابع توصيات واقتراحات لصياغة سياسة شبابية وليست نص نهائي لسياسة شبابية عامة.

أضف إلى ذلك، إن مضمون التوصيات بحسب كل محور تتقاطع مع قضايا أخرى لا تعني مباشرة الشباب، على سبيل المثال: إنشاء وزارة تخطيط أو تصميم، إصلاح أنظمة ملكية الأراضي، تصنيف الأراضي الزراعية ومنع استعمالها لمشاريع غير زراعية، تأمين مصادر المياه والطاقة، ووسائل التدفئة، والصرف الصحي، اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في حقل الوظيفة العامة، استكمال إصدار مراسيم تطبيقية متعلقة بالقانون 2000/220 الخاص بعمل ذوي الاحتياجات الخاصة في الوزارات المعنية والتشديد بتطبيقها حيثما وجدت، تعديل كافة القوانين التي تضمن المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.... لذلك نجد أنفسنا أمام وثيقة بوصفها تعبر عن توصيات لسياسة عامة ذات طابع شبابي.

أما أبرز الاقتراحات الواردة في وثيقة السياسة الشبابية عن الشباب عموماً فهي:

- توسيع نطاق المساحات العامة والمشاركة، ودعمها وتعزيز نوعيتها، من مؤسسات تربية وترفيهية وثقافية ومنظمات شبابية وحث المؤسسات التعليمية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص على دعم بيوت الشباب وتشغيلها بحيث تقدم خدمات مختلفة للشباب، بما في ذلك خدمات السكن القصير الأمد.
- تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها في قانوني مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية.
- دعم الدولة للجمعيات الشبابية مالياً.



- تعميم حاضنات الأفكار ومؤسسات الدعم المالي لمبادرات الشباب الاقتصادية.
- تخفيض سن الاقتراع والترشح للانتخابات.
- تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها.
- تعزيز دور وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب نحو تحديد أولويات العمل للمساهمة في تحقيق السياسة الوطنية للشباب.
- بناء قدرات وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب العملية والإدارية والقانونية.
- تمكين الشباب وتعزيز الخدمة الوطنية التطوعية، كما وردت هذه التوصية في وثيقة البرنامج الوطني للتطوع (2014).
- تحسين الاستقرار الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية في المجتمعات اللبنانية المضيفة للنازحين السوريين من خلال تطوع الشباب اللبناني وتنمية مهاراته الحياتية والتوعية الاجتماعية النفسية. لم ترد هذه التوصية في نص وثيقة السياسة الشبابية إنما ذكرت في عدة وثائق أخرى، نذكر منها: مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة (2013)، برنامج تعزيز الصحة الإيجابية في المجتمعات المضيفة الموجه للمرأة والشباب (2016)، خطة لبنان للاستجابة للأزمة (2017-2020).

#### ب- على صعيد السياسات المتعلقة بالشباب ومناطق الفقر

صدرت وثائق عديدة بالتدخل المناطقي الذي يطال الشباب مع بداية الأزمة السورية في عام 2011. وما هو ملفت في الأمر أن كل التدخلات التي أتت في إطار الاستجابة للأزمة السورية قد تمحورت في 251 منطقة حددتها الحكومة اللبنانية مع الأمم المتحدة والتي اعتبرتها بأنها المناطق الأكثر ضعفاً وهشاشة في لبنان، حيث تستقبل 87% من اللاجئين السوريين و67% من اللبنانيين الأكثر ضعفاً (خطة لبنان للاستجابة للأزمة، 2017-2020). فجاءت كل الخطط والمشاريع والبرامج لتستهدف الفئات الضعيفة والمهمشة في هذه الـ 251 منطقة وتم استثناء ما دونها مما خلق تهميشاً لمناطق أخرى.

ومن الفئات التي تم استهدافها كانت الشباب، الشباب اللبناني والسوري على حد سواء وينسب متفاوتة، وفي بعض البرامج تم استهداف الشباب اللبناني فقط. وهي برامج عديدة نذكر منها: مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة (2013)، خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الوطنية لحماية النساء والأطفال في لبنان (2014)، مشروع التمكين الاقتصادي للشباب في عكار (2014)، مشروع التمكين الاقتصادي والتعبئة المجتمعية للمرأة

المتأثرة بالأزمة السورية (2015)، برنامج تعزيز الصحة الإيجابية في المجتمعات المضيفة الموجه للمرأة والشباب (2016)<sup>3</sup>.

ويمكننا استخلاص التوجيهات العامة للعمل مع الشباب مناطقياً في هذه البرامج على الشكل التالي:

- توسيع حجم برامج الشباب في القطاع المعيشي من خلال خلق فرص العمل وزيادة برامج التدريب على المهارات المستندة إلى السوق وتعزيز القدرة على التوظيف وفرص تحقيق المداخل والابتكار وريادة الأعمال.

- زيادة وصول الشباب إلى أطر التعليم الرسمية وتوفير التدريب المهني وبرامج التعليم المنظمة غير الرسمية.

- تعزيز دور الشباب في تثبيت الاستقرار وبناء الصمود في مجتمعاتهم وبين أترابهم.

- حماية الشباب العرضة للانخراط في سلوكيات خطيرة وضمان تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي لهم ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب بناء آليات إحالة واستجابة مجتمعية للفتيات والفتيان المعرضين.

- تعزيز الوعي المجتمعي لدى الشباب وتعزيز حس المواطنة من خلال انشاء ودعم مباريات محلية حول المواطنة والنوع الاجتماعي.

أما المناطق الأكثر استهدافاً في هذه البرامج والمشاريع، فجاءت على الشكل التالي: محافظة عكار، محافظة بعلبك - الهرمل، مدينة طرابلس، قضاء البقاع الأوسط، قضاء صور، قضاء صيدا، قضاء بنت جبيل، أما في محافظة جبل لبنان فتركزت التدخلات في بعض المناطق منها، أبرزها: برج حمود، الشياح ، برج البراجنة، جبيل.

### ت- على صعيد السياسات المتعلقة بالتعليم

تنتشر الأفكار نفسها وتكرر التوصيات في معظم الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة للشباب في التعليم، ونذكر منها التالي:

- تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم الاساسي في المدارس الرسمية حتى سن الخامسة عشرة مكتملة.

<sup>3</sup> راجع الملحق رقم 1 بطاقت تعريفية بوثائق السياسات العامة حول الشباب في لبنان.

- تطوير التعليم في المناطق جميعها في إطار تفعيل اللامركزية الادارية.
- تعديل المناهج التعليمية لتواكب متطلبات الحياة على أساس محورية الطالب في العملية التعليمية.
- تكيف التعليم والمدارس الرسمية والخاصة لتتلاءم مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيجاد أنظمة تمكنهم من متابعة تحصيلهم العلمي دون أي شكل من أشكال التمييز.
- تعميم وتفعيل المجالس والجمعيات الطلابية في القطاعين الرسمي والخاص بحيث تتحول مؤسسات التعليم إلى أماكن تساعد الشباب على اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة وممارسة السلوكيات الديمقراطية، وإصدار قوانين ترعى عمل هذه المجالس وتضمن حق الطلاب بالمشاركة فيها كما في كل القرارات الإدارية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية.
- مشروع قانون مقدم إلى وزير التربية والتعليم العالي يرمي إلى استحداث مكتب للتنمية الجامعية في الجامعة اللبنانية ( السياسة الشبابية، 2012).

### ث- على صعيد السياسات المتعلقة بالعمل

تقاطعت التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة للشباب في العمل وتكررت ما بين وثيقة السياسة الشبابية ووثائق أخرى نذكر منها: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية للبنان (2011)، مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة (2013)، تعزيز فرص العمل اللائق للنازحين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال الاستثمار بمشاريع البنى التحتية (2016)، مشروع الإدارة البيئية والاجتماعية (2016)، البرنامج الوطني للعمل اللائق في لبنان 2017-2020 (2017).

فجاءت أبرز التوصيات التي تظال الشباب في العمل على الشكل التالي:

- وضع قاعدة معلومات عن عمالة الشباب (داخل الوطن وخارجه) تشمل المؤشرات الاحصائية وغير الاحصائية التي تيسر عمليات التشخيص وتصميم السياسات وكذلك المتابعة والتقييم.
- استحداث لجنة عمل دائمة بين وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والاقتصاد والمالية لمتابعة وتقييم سوق العمل ومتطلباته، ومن ثم وضع قاعدة بيانات موحدة حول سوق العمل وتوفيرها بالمجان للجميع، وخاصة للباحثين عن عمل ولأصحاب العمل، عبر جميع الوسائل المتاحة. على أن تتضمن قاعدة البيانات هذه التعريف بكافة الاختصاصات وعلاقتها بسوق العمل.
- إصدار دراسات وإحصاءات دورية حول البطالة (أسبابها وأنواعها) بالتعاون مع دائرة الاحصاء المركزي بغية إستنباط الحلول المناسبة لها وتخفيض نسبتها بالاستناد الى خصوصيات كل منطقة.

- توعية الشباب اللبناني حول أهمية المهن اليدوية والحرفية وتشجيع انخراطه فيها، والسعي الى خلق فرص عمل في ميادين جديدة مثل القطاع الثقافي وقطاع المعلوماتية.
- بناء سياسات لتعزيز الفرص العمل المنتج مع التركيز على استخدام الشباب اللبناني.
- تحسين البيانات والتحليلات بشأن سوق العمل.
- تعزيز برامج المهارات لتسهيل انتقال الشباب إلى سوق العمل.
- تحسين أداء المؤسسة الوطنية للاستخدام.

- وبعد عملية المراجعة والقراءة والتحليل لمحتوى الوثائق التي تم عرضها سابقاً، يتبين لنا وجود العديد من النقص والفجوات التي تحتاج للمعالجة في إطار السياسات المتعلقة بالشباب والتي نوجزها بما يلي:
- أغلب الوثائق التي تم عرضها وتحليلها تتضمن توصيات وأهداف عامة وشاملة ومتعددة القطاعات إلا أنها تفتقد لخطط العمل التنفيذية، الجدول الزمني للتطبيق، وإجراءات العمل وآليات التطبيق.
  - العديد من النصوص الموجودة هي مهمة جداً إلا أنها تفتقر لمعطيات بينية وأدلة تؤكد الحاجة والفعالية للنصوص المطروحة والسياسات.
  - تركيز متكرر على قطاع التدريب المهني والتقني بالمقابل تغيب قاعدة بيانات حول مهن الشباب وقدراتهم المهارتية والبشرية.
  - تكرار لخلق فرص عمل ربطاً بإنشاء مشاريع صغيرة الحجم، إلا أنه لا يوجد تقييم لأثر هذه المشاريع الصغيرة الحجم في مكافحة الفقر وخلق فرص عمل مستدامة من جهة، ومن جهة ثانية لا يوجد دراسة حول سوق العمل (العرض والطلب، الحاجات والإمكانات وعوامل النقص).
  - نقص في التوثيق لورش عمل وطنية تؤكد مشاركة الشباب في بناء وتطوير السياسة الشبابية، وتحدد أولوياتها للانطلاق منها.
  - وجود دراسات تطال الشباب وأرقام كثيرة حول البطالة، الصحة، التعليم تم البناء عليها في بعض الوثائق بالمقابل تندر الاحصائيات والأرقام التي تطال اتجاهات الشباب وتطلعاتهم.
  - السياسات والبرامج التي توجهت للشباب في مناطق الفقر، كانت بأغلبها تستهدف المنطقة بشكل مباشر، وفئة الشباب بشكل غير مباشر. وهكذا تغيب السياسات التي تستهدف الشباب مباشرة في المناطق المهمشة، وتغيب معها الخطط المدمجة والشاملة لمعالجة قضايا الشباب وأولوياتهم.

- غياب دراسة الأنظمة والسياسات والتشريعات التي تعزز أو تعوق فرص توظيف الشباب على المستويين المحلي والوطني وتحديد خصائصها مع تحليلها وتقديم التوصيات بشأنها.
- أغلب المبادئ التي تناولتها الوثائق في موضوع الشباب تمحورت حول تعزيز الحماية، تكافؤ الفرص في التعليم والعمل، مناصرة قضايا الشباب، الاندماج الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية، لكن لا توجد سياسة واستراتيجية واضحة للحد من بطالة الشباب، ولا كيفية إشراك الشباب في العمل السياسي واستلامهم للسلطة.

### ثالثاً: تحليل وثيقة السياسة الشبابية في لبنان

كانت دراسة الغالي (2016) قد بينت مسار التطور التاريخي لإصدار الوثيقة السياسة الشبابية في لبنان بحسب الفترات الزمنية التالية:

- عام 1995: أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة برنامج العمل العالمي للشباب للفترة الزمنية 1995-2000 وحثت الحكومات الأعضاء بما فيها لبنان على صياغة وتبني سياسة شبابية دامجة تعالج قضايا واهتمامات الشباب.
- عام 1997: وقّع لبنان على تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب.
- عام 2000: بدأ العمل على ترويج فكرة السياسة الشبابية في لبنان من قبل الجمعيات الشبابية وكوّنت مجموعة جمعيات نواة مناصرة لقضايا الشباب تحت مسمى شبكة "مسار السياسات الشبابية - YAP".
- عام 2001: انضمت كل من اليونيسف واليونيسكو إلى مجموعة الجمعيات الشبابية وشكّلت فريق عمل مع شبكة مسار للبدء بالمشاورات والاعداد للسياسة الشبابية، وخلال هذا العام أطلق أول مؤتمر حول السياسة الشبابية في قصر اليونيسكو بمشاركة الجمعيات الشبابية، منظمات الأمم المتحدة، مجالس طلابية وجامعية، وزارة الشباب والرياضة.
- عام 2002: بدأت "مسار" بطباعة المنشورات وتكثيف الاجتماعات والتنسيق مع الوزارات وحملات المناصرة.
- عام 2004: انضمت الأجنحة الشبابية للأحزاب إلى مجموعة الجمعيات الشبابية "مسار" وتم إطلاق مشروع من قبل مجموعة الأمم المتحدة المعنية بقضايا الشباب تحت عنوان تمكين وتعزيز مشاركة الشباب اللبناني لتطوير سياسة شبابية بناء على توصية من قبل شبكة مسار.

- عام 2005: أطلق وزير الشباب والرياضة في ذلك الوقت الدكتور أحمد فنتفت وبالتعاون والدعم من مجموعة عمل الشباب في الأمم المتحدة ورشة عمل لتعزيز المشاركة والاندماج الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والتأسيس للسياسة الشبابية.
- عام 2007: أصدر مجلس الوزراء قرارًا تحت رقم 2007/80 استحداث اللجنة العليا للمشورة الوطنية حول السياسات الشبابية، ولم يتم إطلاق عملها حتى عام 2009.
- عام 2008: عقدت اليونيسكو ورشة عمل حول دور الإعلام في صياغة وتعميم السياسة الشبابية.
- عام 2009: استحدثت وزارة الشباب والرياضة قسمًا خاصًا بالشباب للتنمية الشبابية والسياسات العامة، تم تنفيذ 15 ورشة عمل مع المجموعات الشبابية وتم انشاء بشكل رسمي منتدى الشباب حول السياسات الشبابية.
- عام 2010: تم الانتهاء من صياغة الوثيقة.
- عام 2011: عرض منتدى الشباب حول السياسات الشبابية الوثيقة على رئيس مجلس الوزراء في ذلك الحين (نجيب ميفاتي) والذي بدوره تبناها وأدرجها على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء، وأقر حينها بأن يعطيها الأولوية الوطنية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم صدر تصريح عن مجلس الوزراء بأن الحكومة تنوي تنفيذ السياسة الشبابية، بالمقابل كان تصريح وزير الشباب والرياضة حينها (فيصل كرامة) الذي شدد بأن الوزارة هي الراعية لوثيقة السياسة الشبابية لكنها لم تتدخل في مضمون الصياغة وبأن وزارته تركّز في عملها على الشق الرياضي أكثر من الشق الشبابي.
- عام 2012: تم تنظيم مؤتمر من قبل منتدى الشباب حول السياسات الشبابية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال الشباب والمكتب الإقليمي لليونيسكو لمناقشة الخطوات المنوي اتخاذها لإقرار السياسة الشبابية، وفي نفس العام تم تصديق الوثيقة وإطلاقها بشكل رسمي بحضور رئيس الجمهورية والسفراء.
- عام 2013: نظّم البرلمان اللبناني بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل حول خطوات تنفيذ السياسة وأولوياتها.
- عام 2015: أعدت اليونيسكو سلسلة من اللقاءات وأشركت العديد من المجموعات الشبابية وممثلي عن الجامعات المختلفة لتعريفهم على السياسة الشبابية وآليات عملها.

توقفت دراسة الغالي عند العام 2015 في تتبّعها لمسار السياسة الشبابية. وفي تحليلها لهذه الوقائع بيّنت أنه تم إصدار هذه الوثيقة بناء لضغط دولي من قبل الأمم المتحدة ولم تأتي من الضغط الشعبي المطالب بحاجات

وقضايا ملّحة. وعلى الرغم من أن الجمعيات المحلية لعبت دوراً أساسياً في تلقفها والتنسيق والمتابعة إلا أن اليونيسكو كانت المحفز والداعم الأساسي لصياغة الوثيقة وإصدارها (الغالي، 2016).

كما أظهرت الدراسة أنه لا توجد آلية واضحة لتنفيذ هذه السياسة. وأنه هناك قوانين وتشريعات معوّقة لإدماج الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والتي تحتاج بدورها للتعديل. كما أن دور وزارة الشباب والرياضة كان يقتصر على متابعة العمل وصولاً إلى عرضها على مجلس الوزراء والنواب ولم تتدخل الوزارة في مضمون الوثيقة، وكان تخوّف الوزير آنذاك من الوقوع في الجدل السياسي حول ما تتضمنه الوثيقة من بنود قد تكون خلافية.

وتعقّب الغالي على سؤال قد طرحته في دراستها وأجابت عليه: هل وثيقة السياسة الشبابية بحد ذاتها فشلت أم أنه النظام الفاشل أو المفشل للسياسات؟ صحيح أنه لا توجد آليات عمل واضحة بحسب المراحل لتنفيذ لسياسة الشبابية، لكن الوثيقة تم إدراجها في اللجنة النيابية للشباب ومن المفترض أن تكون قد نوقشت من قبل النواب منذ سنوات، لكن من سيدفعها لتكون أولوية عندهم في ظل الوضع الراهن والأولويات المستجدة على الساحة اللبنانية؟ قد يعتبر البعض أن وثيقة السياسة الشبابية في لبنان قد فشلت، إنما من الأصح هو القول بأنه لا توجد سياسة شبابية نفذت بشكل كامل بسبب فشل النظام (الغالي، 2016). فالنظام هو الفاشل والمفشل للسياسات وهذا ما يفسر بأن وثيقة السياسة الشبابية قد نامت في الأدراج.

بالمقابل أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن الطريقة التشاركية في إعداد السياسة من الأسفل إلى الأعلى *Bottom up approach*، والوعي العام بين مختلف الجهات المعنية لا سيما الأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية والاتفاق فيما بينهم على بنودها سهّلت عملية إقرار السياسة (الغالي، 2016).

وخلصت هذه الدراسة التقييمية للسياسة الشبابية بوصفها بالسياسة الطموحة ذات القطاعات المتعددة، مبنية على بحث علمي، تعزز من اندماج الشباب وتحصل حقوقهم وتحفز مشاركتهم في السياسة، إلا أنها تحتاج للمراجعة. على الرغم من أن عملية المراجعة تحتاج لوقت طويل، وبالتالي أبدت بعض الجمعيات الشبابية المشاركة في إعداد وثيقة السياسة تجاهلاً وعدم اهتمام بالمراجعة.

كما بينت هذه الدراسة أن السياسة الشبابية تحتاج للتعميم والتسويق وإطلاق خطوات تنفيذية، بالإضافة إلى عملية التحديث مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية وتأثر لبنان بالأزمة السورية (الغالي، 2016).

وبعد استعراض التسلسل الزمني لصياغة وإقرار الوثيقة وتتبع مسار تطبيقها وعرض لأبرز ما تناولته الدراسة التقييمية لها، يتبين لنا أن الوثيقة منذ إصدارها في العام 2012 دخلت في موت سريري إلا أنه بين

الحين والآخر يتم محاولة إنعاشها. فمن خلال تتبعنا مع الجهات المعنية تبين أن منتدى الشباب حول السياسات الشبابية والذي تنسّق أعماله جمعية "مسار" عملت على اقتراح سبعة مشاريع قوانين على ضوء التعديلات المطروحة في وثيقة السياسة الشبابية، كما أعدت النصوص اللازمة لها ونشرتها على صفحتها الإلكترونية، وهي اقتراحات لمشاريع قوانين مختلفة لوزارة متعددة وللجنة الشباب والرياضة النيابية ولجنة الإدارة والعدل النيابية، تتوزع على الشكل التالي:

- تخفيض سن الاقتراع والترشح الانتخابي موجّه إلى لجنة الشباب والرياضة النيابية.
  - تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها موجّه إلى لجنة الشباب والرياضة النيابية ووزير الداخلية والبلديات.
  - تعديل قانون المخدرات موجّه إلى لجنة الشباب والرياضة النيابية ولجنة الإدارة والعدل النيابية.
  - تفعيل المؤسسة الوطنية للاستخدام لتأمين فرص عمل للشباب اللبناني موجّه إلى وزير العمل.
  - اقتراح قانون زيادة الضرائب على منتجات التبغ في لبنان.
  - اقتراح قانون إنشاء مشروع المدينة السكنية للشباب.
  - اقتراح قانون مشروع إنشاء مكتب للتنمية الجامعية في الجامعة اللبنانية.
- وتبقى هذه النصوص في الأدرج في حال لم تتلقفها جهة سياسية أو وزارة معينة. فإن هذه الاقتراحات تأتي من قبل جمعية محلية، ومع العلم بأهمية دور القطاع الثالث في لبنان للضغط والمطالبة في تغيير السياسات أو في استحداث تشريعات بحسب الحاجات المستجدة للمجتمع اللبناني، وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات وتقديمها نماذج من العمل في الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في المطالبة والتأييد والمناصرة والتنفيذ، إلا أنها تبقى هذه المبادرة في محلها وفيد التعطيل في حال لم تحتضنها إرادة سياسية أو إدارة رسمية معينة ومختصة لمتابعة العمل مع اللجان النيابية المعنية والتنسيق مع الوزارات.
- ومن محاولات الإنعاش لهذه الوثيقة مشروع نُفذ خلال العام 2015-2018 بتمويل من قبل اليونسف وهو "المجالس الطلابية" في 20 ثانوية رسمية، وعندما انتهى التمويل انتهى المشروع، وكان يفترض أن تتحول هذه المجالس إلى آلية طبيعية في الحياة المدرسية (مجلة الدفاع المدني، الأمين، 2019).
- كما ذكرت وزارة الشباب والرياضة في تقريرها السنوي لعام 2018 بأنها تابعت تسييم وثيقة السياسات الشبابية وصولاً إلى إعداد خطة شاملة لتطبيقها في لبنان من خلال خطة برامج تنفيذية في مختلف محاور ورقة السياسة الشبابية. لكنها لم تذكر تفاصيل حول معطيات التسييم وآليات إعداد هذه الخطة الشمولية وآليات التنسيق المقترحة. وفي السياق نفسه بادرت وزارة الشباب والرياضة إلى دعوة الوزارات المعنية في شهر نيسان



2019 لإعداد ورشة عمل حول ريادة الأعمال للشباب (تحديات وآفاق) والتي ضمنته كمبادرة ضمن محاور السياسة الشبابية قطاع "العمل والمشاركة الاقتصادية"، ولم تصدر عنه أية نتائج لغاية تاريخه.

فما بين الموت السريري للوثيقة وبين محاولات الاستيقاظ، هذه التذبذبات المرتبطة بوثيقة على أهميتها تتعلق بالسياسة الشبابية في لبنان، نتساءل: ماهي التحديات والمعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون رؤية السياسة الشبابية النور؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه في عملية تحليلنا لهذه لوثيقة في الفقرات التالية باستخدام أداتين للتحليل، وهما: تحليل السياسة العامة على أساس معياري (مقارنة مع الدليل المرجعي للسياسات الشبابية)، وأداة التحليل الرباعي SWOT Analysis، وذلك في حدود المعلومات المتوفرة والفترة الزمنية المحددة للتقرير.

#### أ- تحليل صياغة وثيقة السياسة الشبابية على ضوء المبادئ المرجعية المنصوص عنها في الدليل

نصّ الدليل المرجعي للسياسة الوطنية للشباب (الايسكوا) على مجموعة مبادئ وشروط لإعداد السياسة العامة الشبابية بحسب مراحلها، من الإعداد والتحضير لها، إلى الصياغة والمحتوى، وصولاً إلى التنفيذ والرصد والتقييم.

وما سنركز عليه هنا هو مدى التقيد بالمبادئ والشروط المرجعية المنصوص عنها في الدليل والمتعلقة بصياغة السياسة، والتي توزعت على التالي:

#### 1- من حيث الشكل

نص الوثيقة السياسية الشبابية <sup>4</sup>	بنود الدليل المرجعي
-	تصدر السياسة الشبابية من خلال وثيقة مصدقة رسميًا من قبل الحكومة، عليها الختم الرسمي لمجلس الوزراء، وموقع عليها من قبل الوزراء مجتمعين أو الوزير المعني مع رئيس مجلس الوزراء
+	المقدمة
+	الأساس المنطقي للسياسة
+	تعريف وتحديد ملامح الشباب
-	القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب
-	وثائق وسياسات مرجعية للسياسة
+	قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب
+	بيان الرؤية والغاية للسياسة

<sup>4</sup> نقصد بالعلامة (-) بأن البند المطروح في الدليل المرجعي هو غير موجود في نص الوثيقة، أما علامة (+) فتدل على توفر البند المطروح في نص الوثيقة بغض النظر عن طريقة الصياغة وعرضها.

+	أهداف السياسة الوطنية للشباب
-/+	حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية المعنية
-	الاستراتيجيات الرئيسية
-	الفئات المستهدفة
-	آليات التنفيذ والتنسيق
-	الرصد والتقييم: المؤشرات وتصنيفها

لم تلتمزم الوثيقة بجميع الشروط النصوص عنها في الدليل لجهة الشكل، إذ تفتقد الوثيقة لفقرات وعناوين أساسية، ألا وهي: الاستراتيجيات الرئيسية، آليات التنفيذ والتنسيق، الرصد والتقييم، المؤشرات وتصنيفها، الميزانية المقدرة.

## 2- من حيث المضمون

نص الوثيقة السياسية الشبابية	بنود الدليل المرجعي
-	تتضمن وثيقة السياسة الوطنية للشباب مقدمة مكتوبة من قبل رئيس الحكومة أو الوزير المختص لتقديم مشروع السياسة.
-/+	وضع الإطار المنطقي والإجابة: - لماذا تم اتخاذ خيار أو قرار معين؟ - لماذا اعتمدت معلومات أو افتراضات معينة وكيف تم ذلك؟ - لماذا تعتبر الخلاصة المبرمة موثوقا بها أو واقعية؟
-	وصياغة الاستراتيجية، وهي: (أ) التغطية (المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، إضافة إلى مجالات السياسة). (ب) القدرة أو الاستيعاب (الدور والعلاقات بين الحكومة ومنظمات الشباب غير الحكومية). (ج) الاختصاص (قضية التدريب والتأهيل). (د) التعاون والتنسيق والتوافق (هرميا وأفقياً). (هـ) الكلفة (الموارد المالية والبشرية اللازمة).
-	ترصد الحكومة ميزانية كبيرة لأنشطة شبابية تعزز من مشاركتهم وتضع التخطيط الاستراتيجي لمعالجة قضاياهم. وينبغي على الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأمد للسياسة الوطنية للشباب أن تتضمن: (أ) تكامل جميع العناصر الرئيسية من رؤية وأهداف ومنهجية وميزانية وخطة عمل ومؤشرات، من أجل تصميم إطار فعال ومتكامل يساعد على رصد وتقييم السياسة. (ب) وضع خطة عمل منفصلة تترجم فيها الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى، وكذلك التدابير والمؤشرات والمعايير والإجراءات المقترحة على أساس المساواة بالفرص للشباب من الجنسين. ميزانية مفصلة داعمة للمبادرات وأنشطة الشباب من الجنسين وبالتساوي. (ج) تبني التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، يوافق عليها من قبل الحكومة أو البرلمان بمؤشرات أو مقاييس عالية الجودة. (د) ارتباط الأهداف والتدابير ارتباطاً وثيقاً. (هـ) تجنب اختصار الأهداف بحفنة مواضيع مبعثرة وبعض التدابير والأنشطة. (و) وضع منهجية تشاركية متكاملة و قطاعية، كأداة استراتيجية للعملية التشاركية.
-	يتوجب على الحكومة أن تنشئ أو تعين مجلساً أو هيئة لوضع سياسة وطنية للشباب وتكون على أعلى مستوى لتنسيق العمل الوطني، والطلب من جميع الوزارات المعنية الالتزام والتعاون الجدي معها على جميع المستويات.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه، يتبين لنا النقص الكبير الذي يعتري الوثيقة لجهة المضمون والصياغة. إذ يشير الدليل المرجعي في محتوى الوثيقة إلى ضرورة ترجمة السياسة العامة بوثيقة استراتيجية محدّدة، وأن عملية وضعها وصياغتها يتركزان على قائمة متفرّعة من الموضوعات التي يجدر إدراجها، ومنها المنهجية واستهداف الجماعات والجهات المعنية والميزانيات ودمج النوع الاجتماعي وغيرها. إلا أن وثيقة السياسة الشبابية تغيب عنها هذه الفقرة، أي صياغة استراتيجية محدّدة، وتغيب عنها التغطية الجغرافية المناطقية وأولوياتها واستهداف الفئات العمرية المحددة، ولا سيّما أن حاجات الشباب تتأثر بالبيئة الاجتماعية وبمنطقة السكن والتعليم. فعلى سبيل المثال، تتفاوت الحاجات بحسب المناطق وتختلف أولوياتها، فإن حاجات الشباب في عكار تختلف عن الشباب في جبل لبنان، أو في بيروت وفي محافظات ومناطق أخرى. أضف إلى ذلك تداعيات الأزمة السورية واللجوء الذي أثر على البنى التحتية والصحية والاجتماعية في المناطق، مما برز من جديد موضوع التهميش والتفاوت المناطقي من جهة، وزيادة الطلب على الخدمات الأساسية وتنامي الحاجات من جهة أخرى. وهذا من شأنه أن يحدث تغييراً في أولويات الوثيقة المطروحة وي طرح ضرورة تحديثها على ضوء المستجدات والأزمات المعيشية التي يعاني منها الشباب اللبناني اليوم.

وفي سياق آخر، يشير الدليل المرجعي إلى أن ترصد الحكومة ميزانية كبيرة لأنشطة شبابية تعزز من مشاركتهم وتضع التخطيط الاستراتيجي لمعالجة قضاياهم، وهذا يغيب عن الوثيقة الحالية.

وهذا النقص في نص الوثيقة لجهة عدم تخصيص الميزانية أو لجهة وضع آلية جمع المعلومات والبيانات ووضع المؤشرات ورصدها... والتي تعتبر من المعايير الأساسية لنجاح سياسة شبابية وطنية، يحول دون إمكانية تطبيقها في وضعها الحالي.

كما شدّد الدليل المرجعي على أهمية وجود الإرادة السياسية، توفّر القوانين والتشريعات، وفعالية منظومة المجتمع المدني في صياغة السياسة الوطنية، وعلى وجود سلطة حكومية واضحة المعالم.

حيث يتوجب على الحكومة أن تنشئ أو تعين مجلساً أو هيئة لوضع سياسة وطنية للشباب وتكون على أعلى مستوى لتنسيق العمل الوطني، والطلب من جميع الوزارات المعنية الالتزام والتعاون الجدي معها على جميع المستويات. وعلى هذه الهيئة الموكلة شأن الشباب أن تكون واضحة المعالم لجميع المشاركين، ولها صلات قوية ومباشرة مع الوزارات الأخرى والشركاء الرئيسيين المعنيين، خاصة فيما يتعلق بتأمين التعاون بينها. وتظهر التجارب أن عدم وجود هيئة رسمية واضحة السلطة وبالتالي تفويض رسمي هي مضيعة للوقت الثمين والموارد والطاقة، ولما تدر أي نتائج تذكر.

فما هو الحال بالنسبة للبنان؟ يتبين وبحسب ما ذكر في نص الوثيقة، عن "انشاء اللجنة العليا للمشورة الشبابية بقرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 2007، تضم ممثلين عن وزارات: الشباب والرياضة، التربية والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، الداخلية، العدل، الثقافة، السياحة، المالية، النقل والاعلام وممثلين عن الجمعيات والمنظمات التي تعنى بالقطاع الرياضي."

إلا أنه لم يتم ذكر أسماء الأشخاص "نقاط الارتكاز" في الوزارات المذكورة ضمن الوثيقة، ولم يتم الإشارة إلى نقاشات هذه اللجنة المنبثقة عن الوزارات في متن نصها. بالمقابل، ذكرت الوثيقة توصية عامة في مقدمتها ألا وهي: "تفعيل اللجنة العليا للمشورة الوطنية حول السياسات الشبابية بهدف متابعة دورها المتعلق بدعم إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء، والترويج للسياسة الشبابية داخل الوزارات المعنية بهدف تطبيقها على مستوى الوزارات مع المحافظة على مبدأ كون السياسة الشبابية شاملة ومتكاملة".

وكأننا نفهم من هذه التوصية بأن دور هذه اللجنة قد توقف أو اندثر بحكم تعاقب الحكومات المتتالية بعد إقرار هذه الوثيقة عام 2012. واستناداً إلى ما تم ذكره آنفاً، يتبين لنا أن غياب اللجنة العليا للمشورة الوطنية بشأن السياسة الشبابية يشكل عائقاً أساسياً يحول دون تحقق هذه السياسة وتفعيلها. ففي ظل غياب لجنة عليا من ممثلي الوزارات أي الإدارات المعنية لا يمكننا الدفع باتجاه تنفيذها.

ومن حيث الإرادة السياسة الحالية، نرى أن الحكومة تقارب السياسة الشبابية من منظور مجتزأ ربطاً بالرياضة والاستثمار، كما أنها لم تدرج هذه السياسة ضمن أولوياتها أو في فقرة مخصصة ضمن بيانها الوزاري، إنما تطرق رئيس الحكومة سعد الحريري لهذه السياسة أثناء إعلانه البيان الوزاري لـ "حكومة العمل" في مجلس النواب اليوم الثلاثاء 12 شباط 2019، في إطار مؤسساتي ضيق يرتبط بوزارة الشباب والرياضة، مع العلم أن السياسة الشبابية تشمل قطاعات عديدة وتعني وزارات مختلفة. وبحسب الوكالة الوطنية للإعلام، وأثناء تلاوة رئيس الحكومة للبيان الوزاري 2019، ذكر "في البند الثالث عشر- الشباب والرياضة: تفعيل دور المؤسسة العامة لإدارة وتشغيل المنشآت الرياضية والكشافية وتطويرها وصيانتها ووضع خطة نهوض لقطاعي الرياضة والشباب ووضع برامج متطورة لمحاورة السياسة الشبابية وتحديد تلك المتعلقة بتحفيز الابداع وريادة الاعمال لدى الشباب وإيجاد فرص العمل لهم وتأمين المستلزمات اللازمة لكل ذلك".

ومن الملفت بأن البيان الوزاري تضمن في الفقرة الأخيرة منه إنشاء وزارة دولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب وتعهدت الحكومة بإعطاء الامكانات اللازمة للقيام بواجباتها ومهامها دون ربط سياق إنشائها بوجود سياسة شبابية، فهذا التناقض ما بين النص والمهام يعتبر من العوائق الداخلية والبنوية الأساسية التي تحول دون تفعيل وتنفيذ سياسة شبابية عامة وشاملة في لبنان.

## ب- التحليل الرباعي SWOT Analysis لوثيقة السياسة الشبابية

على ضوء مراجعتنا لوثيقة السياسة الشبابية وفي إطار استكمالنا لعملية تحليلها، سنحلل في هذه الفقرة الوثيقة من خلال أداة التحليل الرباعي، سنحدد نقاط القوة والضعف الداخلية لمحتوى الوثيقة، والمخاطر والفرص كعوامل خارجية معوّقة أو مساعدة لتفعيل هذه الوثيقة ووضع السياسة الشبابية على مسار التطبيق استخلاصاً للقراءات والتحليلات الواردة في متن هذا التقرير.

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مسار تشاركي وتراكمي في منهجية إقرار الوثيقة.</li> <li>- اعداد ورش عمل تشاركية ونقاشية مع المنظمات الشبابية.</li> <li>- إعداد مقارنة من الأسفل إلى الأعلى كنهج تمكيني تشاركي.</li> <li>- تتسجم مع بعض أهداف البرنامج العالمي للشباب.</li> <li>- تتسجم مع بعض أهداف الألفية 2000.</li> <li>- تشمل على محاور متعددة ومتكاملة.</li> <li>- تبنت نتائج وأرقام بعض الدراسات والأبحاث الأكاديمية.</li> <li>- إنشاء مرصد لتطبيق وثيقة السياسة الشبابية الوطنية، مندى الشباب حول السياسات الشبابية، 2015.</li> <li>- اعداد 7 أوراق لاقتراح تعديل قوانين أو مشاريع قوانين ضمن محاور السياسة الشبابية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- غياب لتمثيل شبابي في جميع المناطق اللبنانية.</li> <li>- اقتصر التمثيل الشبابي على الشباب المنظم والحزبي بمعظمه.</li> <li>- المعطيات والأرقام التي رسمت معالم المحاور الخمسة تحتاج للتحديث بفعل مرور أكثر من 10 سنوات على نص الوثيقة.</li> <li>- تداعيات الأزمة السورية على الشباب اللبناني وتغير حاجاته وأولوياته.</li> <li>- غياب لقاعدة بيانات أساسية Baseline.</li> <li>- غياب لاستراتيجية محددة.</li> <li>- غياب لمؤشرات قياس كمية ونوعية.</li> <li>- افتقاد لآليات التنسيق وسبل التمويل.</li> <li>- تتطلب تشريعات جديدة وتعديلات في النصوص.</li> <li>- اقتراح بنود تنظيمية خارج مجال اهتمام السياسة الشبابية.</li> <li>- توصيات عامة ذات طابع شبابي، غياب التخصصية في النص.</li> <li>- صياغة السياسة على أنها توصيات ومطالب من منظمات شبابية حزبية ومجتمع مدني.</li> <li>- غياب النص الرسمي والخطاب الرسمي والممثل للسلطة والدولة في الوثيقة.</li> </ul>
الفرص	المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة اللجنة النيابية للشباب والرياضة طرح بعض المواضيع المذكورة في السياسة الشبابية، مثال موضوع الادمان على المخدرات.</li> <li>- تضمين الحكومة في بيانها الوزاري: وضع خطة نهوض لقطاعي الرياضة والشباب ووضع برامج متطورة لمحاور السياسة الشبابية.</li> <li>- إنشاء وزارة دولة للتمكين الاقتصادي للنساء والشباب.</li> <li>- التزام الحكومة في بيانها الوزاري بالمضي قدما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 من خلال دمجها بالخطط والبرامج الوطنية وإعتماد مقارنة مترابطة للابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ووضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بالتعاون بين القطاعين العام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تجميد دور اللجنة العليا للمشورة الوطنية حول السياسات الشبابية.</li> <li>- اختلاف الأولويات الوطنية في تنفيذ السياسات وعدم الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي.</li> <li>- ازدواجية المهام لدى بعض الوزارات المعنية بقضايا الشباب، لا سيما وزارة الشباب والرياضة ووزارة التمكين الاقتصادي للشباب والنساء.</li> <li>- تعدد خطط العمل والمشاريع الوطنية التي تستهدف الشباب ولا تستند إلى وثيقة السياسة الشبابية كإطار مرجعي.</li> <li>- عدم تضمين السياسة الشبابية في نص خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية 2020/2017، وبالتالي عدم رصد التمويل لتطبيقها.</li> <li>- غياب ذكر السياسة الشبابية في ورقة لبنان لمؤتمر سيدر وبالتالي عدم رصد التمويل لها.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضعف التسويق الإعلامي للسياسة الشبابية.</li> <li>- الشعور بالإحباط لدى فئة كبرة من الشباب اللبناني وعدم مشاركته في المطالبة بحقوقه والمناصرة والتأييد للسياسة الشبابية.</li> <li>- الاقتتال السياسي وتبعاته في الشلل الحكومي وبالتالي عدم إصدار التشريعات والنصوص التنظيمية اللازمة والقرارات الداعمة لتطبيق وتحديث السياسة الشبابية.</li> </ul>	<p>والخاص والمجتمع المدني. وتتقاطع بعض أهداف التنمية المستدامة مع محاور السياسة الشبابية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تبني الحكومة في بيانها الوزاري:</li> <li>✓ ضمان الوصول الى حق التعليم وجودته للجميع في المدارس الرسمية والخاصة، والحرص على سلامة واستقرار القطاع التعليمي الخاص، والسعى الى تعميم خدمة الانترنت على قطاع التعليم عامة.</li> <li>✓ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.</li> <li>✓ تطوير المناهج بما يتناسب مع متطلبات الانتماء الوطني والتطور العلمي، وحاجات سوق العمل، وخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.</li> <li>✓ تعزيز الجامعة اللبنانية ودورها الوطني بكافة فروعها وكلياتها، وتطوير اوضاعها وتعزيز استقلاليتها هيناتها التمثيلية، واستكمال التعيينات فيها.</li> <li>- وجود العديد من الخطط والبرامج الوطنية المدعومة من منظمات الأمم المتحدة والممولة من قبل جهات مانحة يمكن الاستفادة منها لتحقيق بعض بنود السياسة الشبابية أو طرح عليّة تمويلها لتحديث هذه السياسة، منها:</li> </ul> <p>خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية 2017-2020، مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة المشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتعليم التقني والمهني في لبنان 2018-2022، البرنامج الوطني للعمل اللانق في لبنان 2017-2020 في وزارة العمل، تعزيز فرص العمل اللانق للنازحين السوريين والمجتمعات الضيفة من خلال الاستثمار بمشاريع البنى التحتية، وغيرها..</p>
--	--

## الخلاصة

لقد مررنا في هذا التقرير على محطات عديدة، من تعريف السياسات المتعلقة بالشباب في لبنان إلى تحليلها والوقوف عند نقاط قوتها وجوانب ضعفها، وتحديد النقص والفجوات. وتبين لنا أن لبنان نجح في تبني وإقرار سياسة شبابية شمولية، لكنه لم يتمكن من تنفيذها لغاية اليوم. إذ توجد وثيقة سياسة شبابية في لبنان ويقابلها العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تعالج موضوع الشباب، والكثير منها ينسجم مع أهداف الوثيقة ومضمونها، لكن لا تربطها أي صلة أو إشارة في خلفيتها ولا تصبّ في تنفيذها مباشرة. فنحن نتكلم عن مجموعتين متوازيتين ومزدوجتين، الوثيقة من جهة والخطط والبرامج من جهة أخرى، يكرران نفس اللغة ويرميان الوصول إلى نفس الأهداف دون التشبيك والربط والافادة المتبادلة. فلم تتبنى معظم الجهات العاملة في

مجال الشباب وثيقة السياسة الشبابية كإطار مرجعي لتدخلاتها، بل بادرت منظمات الأمم المتحدة والجمعيات الدولية الناشطة في لبنان إلى إعداد برامج تتوجه للشباب انطلاقاً من أهداف الألفية وحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية وشرعة حقوق اللاجئين، ونفذتها دون الاخذ بعين الاعتبار الوثائق والسياسات الشبابية الموجودة في لبنان. مع العلم أن وثيقة السياسة الشبابية قد أبصرت النور بضغط دولي على لبنان كما أشارت إليه بعض الدراسات، ولم تكن وليدة الحراك الشعبي والمجتمعي مما أفقدها عنصري التبني والتأييد لدى الرأي العام اللبناني.

إلا أنه وبعد مرور 12 عاماً على إقرار وثيقة السياسة الشبابية، أدخلها صانعو السياسات العامة في لبنان إلى الأدراج وذهبت بحالة الموت السريري مع محاولات ومبادرات طفيفة لإنعاشها. وهذا ما حاولت الاجابة عليه إحدى الدراسات التقييمية لوثيقة السياسة الشبابية في طرحها هل الوثيقة بحد ذاتها فشلت أم أنه النظام الفاشل أو المفشل للسياسات؟

وفي إطار تقييمنا لوثيقة السياسة الشبابية وتحليلها تبين لنا أنه يوجد معوقات داخلية بنيوية أساسية تحول دون إمكانية تنفيذ الوثيقة بوضعها الحالي. إذ تفتقد للعديد من الشروط والمبادئ المرجعية لجهة صياغة سياسة عامة على ضوء ما جاء في الدليل المرجعي للايسكوا لصياغة السياسة الشبابية العامة، أبرزها أنها تفتقد لخطط العمل التنفيذية، الجدول الزمني للتطبيق، إجراءات العمل وآليات التطبيق، خريطة استهداف الفئات والمناطق ومرآتها، غياب جهة رسمية مرجعية لتقوم بعملية الرصد والتقييم لكل من البرامج التي تدعم عملية توظيف الشباب. وبرزت توصيات عديدة حول تقييم وثيقة السياسة الشبابية منها: إعداد دراسة وطنية لاستقطاب الشباب وتيويهم حاجاتهم ومشكلاتهم وأولوياتهم والبناء على نتائجها لإعداد سياسة شبابية قائمة على الأدلة والمعايير، الضغط باتجاه الحكومة لتضمين وثيقة السياسة الشبابية في خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في نسختها الجديدة لعام 2020، بالإضافة إلى أهمية إيجاد البيئة السياسية الحاضنة لهذه السياسة وتضمينها في الخطابات السياسية والإعلامية.

وفي الختام، نتكلم عن وثيقة سياسة شبابية وهي سياسة "شبابية" موجودة لكن عنصر الشباب غائب عنها. إذ لا يوجد في مضمونها آلية لإشراك الشباب في عملية تنفيذها والمطالبة بها وتيويهمها، ولا توجد فقرات خاصة في عملية دور الشباب في تفعيلها وفي جعلهم العنصر الأساسي نحو تطويرها. فهي سياسة شأنها الشباب وتطلعاتهم، لكن الشباب غائبون عن الوعي بوجود سياسة تتحدث عنهم وغريبون عنها من حيث الدور والفعالية. ونظراً لأهمية موضوع وثيقة السياسة الشبابية تدعو الضرورة إلى

محاولة إنفاذها من خلال تحديثها، ووضع آليات إشراك الشباب وإدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية. أن يتم الاعتراف بأهمية دورهم على ضوء المبادئ العامة للسياسات وقيم المساواة والعدالة والكفاءة التي تعتبر من القيم الأساسية لتحقيق أي سياسة عامة ولضمان نجاحها واستدامتها.

فنحن نحتاج إلى أن ننقل من فعل أننا نتحدث بلغة الشباب و عنهم الى أن نسمع ما يقوله ويفعله الشباب أنفسهم بحرية و عدالة دون خوف أو تردد، دون تزلّم وتبعية إلا للوطن، وإلا ستغدو هذه الوثيقة مجدداً في طي النسيان وسيبقى الشباب مخدّرون بكلمات وخطابات رثانة حول أهمية دورهم في التغيير الاجتماعي وفي بناء المستقبل للبنان.

## المراجع

### 1- باللغة العربية

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الايسكوا (2013). السياسة الوطنية للشباب: دليل مرجعي.
- الأمين، عدنان (2016). التعليم في لبنان والمتطلبات الاستراتيجية لوزارة الشؤون الاجتماعية. بيروت، برنامج بناء القدرات للتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.



- الأمين، عدنان. (نيسان 2019). الشباب والنزاعات السياسية. مجلة الدفاع الوطني، العدد 108، ص41-71.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية (2014). وثيقة مشروع التمكين الاقتصادي للشباب في عكار، مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة.
- البنك الدولي (2018). برنامج الفريق الاستشاري للشباب في لبنان. على الموقع الإلكتروني: <https://www.worldbank.org/en/events/2018/06/13/world-bank-launches-lebanons-youth-advisory-group#>
- جحا، كارمن (2013). دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات: من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي. بيروت، مجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة (2015). خطة لبنان للاستجابة للأزمة (2015-2016). على الموقع الإلكتروني: <http://www.lcrp.gov.lb>.
- الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة (2017). خطة لبنان للاستجابة للأزمة (2017-2020). على الموقع الإلكتروني: <http://www.lcrp.gov.lb>.  
على الموقع الإلكتروني:
- مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي (2016). مشروع الإدارة البيئية والاجتماعية. على الموقع الإلكتروني: <http://www.cdr.gov.lb/study/indexstudya.asp>.
- المجلس الثقافي البريطاني والجامعة الأميركية (2017). مشروع الدعم التقني لتعزيز التنمية الشبابية في لبنان. على الموقع الإلكتروني: <https://www.britishcouncil.org.lb/technical-assistance-support-youth-development-lebanon>.
- مجموعة بيوند (2015). منتدى الشباب حول السياسات الشبابية في دور "المرصد" لتطبيق وثيقة السياسة الشبابية الوطنية. بيروت، منتدى الشباب حول السياسات الشبابية.
- منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية (2016). وثيقة برنامج تعزيز فرص العمل اللانق للنازحين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال الاستثمار بمشاريع البنى التحتية.
- وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف ومنظمة العمل الدولية (2018). الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتعليم التقني والمهني في لبنان 2018-2022.

وزارة الشباب والرياضة (2018). التقرير السنوي لعمل وزارة التربية والرياضة لعام 2018. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.minijes.gov.lb/Cultures/ar-LB/annualReport/annualReport2018/Pages/default.aspx> .

وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب حول السياسات الشبابية (2012). السياسة الشبابية في لبنان. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.minijes.gov.lb/Cultures/ar-LB/ministry/youthpolicy/Pages/YouthPolciy.aspx> .

- وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف (2014). خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الوطنية لحماية النساء والاطفال في لبنان.

- وزارة الشؤون الاجتماعية (2011). الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية. لبنان.

- وزارة الشؤون الاجتماعية (2018). مشروع التخرج في برنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرا.

على الموقع الإلكتروني: [www.socialaffairs.gov.lb](http://www.socialaffairs.gov.lb)

- وزارة الشؤون الاجتماعية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). تقرير الخبراء حول الظواهر والمشاكل الاجتماعية.

- وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي (2014). البرنامج الوطني للتطوع. على الموقع الإلكتروني:

[www.socialaffairs.gov.lb](http://www.socialaffairs.gov.lb)

- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة. لبنان.

- وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2016). برنامج تعزيز الصحة الانجابية في المجتمعات المضيفة الموجه للمرأة والشباب.

- وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2015). مشروع التمكين الاقتصادي والتعبئة المجتمعية للمرأة المتأثرة بالأزمة السورية. لبنان.

- وزارة العمل ومنظمة العمل الدولي وجمعية الصناعيين اللبنانيين والاتحاد العمالي العام (2016). البرنامج الوطني للعمل اللانق في لبنان 2017-2020.

- اليونيسكو (2013). الوثيقة الوطنية للسياسة الشبابية في لبنان: تمكين ومشاركة (الجزء الكامل).

## 2- باللغة الأجنبية

- UNHCR, UNICEF, UNESCO, UNFPA & Save the Children (April 2014). *Situation Analysis of Youth in Lebanon affected by the Syrian crisis.*
- UNHCR & NRC (April 2016). *A Future in balance: How the conflict in Syria is impacting on the needs, the concerns and aspirations of young people across the Middle East.*
- UNICEF, UNFPA 7 University of Balamand (May 2017). *Compendium of Resource Material on Adolescent and Youth Programming.*
- El Ghali Addam Hana (2016). *National youth Policy in Lebanon: lobbying success or system failure?.*Beirut: Issam Fares Institute.
- Diab Mohammad, Atallah Sami & Harb Mona (March 2017). *Who are Lebanese youth? A segmentation-based approach to understanding youth and youth's attitudes in Lebanon.* Beirut: Power 2 Youth, LCPS & AUB.
- UNFPA & UNICEF (November 2015). *Mapping youth interventions, Actors and resources within the humanitarian response in Lebanon.*
- UNHABITAT, UNICEF & CRD (March 2018). *Profiling of the most disadvantaged areas in Lebanon.*

## الملحق رقم 1

### بطاقات تعريفية بوثائق السياسات العامة حول الشباب في لبنان

- عام 2011:

	#	بطاقة تعريف
1	الوثيقة	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية للبنان 2011، تم تصديقها من قبل اللجنة الوزارية للشؤون الإجتماعية عام 2011.
	المصدر/الجهة	وزارة الشؤون الاجتماعية
	القطاع /ات	الصحة، التعليم، العمل، الحماية الاجتماعية، التنمية.
	تاريخ الإعداد	2011
	تاريخ التنفيذ	لم يتم تنفيذها.
	في المضمون	ترتكز الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية في لبنان على مقررات مؤتمر باريس 3 الذي عقد عام 2007، تم إعدادها ما قبل الأزمة السورية. تضم هيكلية الإستراتيجية خمسة أهداف عامة أساسية تمثل المجالات المتعلقة بالقطاعات كافة وترسم مقاربة شاملة ومتوافقة نحو تنمية المجتمع اللبناني وتمكينه. الهدف الأول: توفير رعاية صحية أفضل الهدف الثاني: تدعيم آليات الحماية الإجتماعية

<p>الهدف الثالث: تحسين نوعية التعليم</p> <p>الهدف الرابع: توفير الفرص الوظيفية المتكافئة والأمنة</p> <p>الهدف الخامس: إنعاش المجتمعات وتنمية رأس المال الإجتماعي</p> <p>لا يوجد توجه خاص للشباب انما يعتبر الشباب ضمن الفئات المستهدفة في الاستراتيجية، تتقاطع أفكار هذه الاستراتيجية مع وثائق أخرى. مع الإشارة انه تم تنفيذ بعض البرامج في وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تصب في أهداف هذه الاستراتيجية، الا انه لم يتم الربط بين هذه البرامج والاستراتيجية كخلفية مرجعية لها.</p>	المسار الحالي
<p>تم استحداث برنامج بناء القدرات للتنمية عام 2013 للعمل على وضع خطة للاستراتيجية، لكن وبعد تعاقب عدة حكومات، تم اعداد 9 أوراق تحديثية للقطاعات المنصوص عنها في الاستراتيجية، لكن لم يتم العمل بها كما انه تم إلغاء هذا البرنامج عام 2017 في وزارة الشؤون الاجتماعية.</p>	

- عام 2012:

#	بطاقة تعريف
2	<p>أ- السياسة الشبابية في لبنان</p> <p>ب- الوثيقة الوطنية للسياسة الشبابية في لبنان، تمكين ومشاركة (الجزء الكامل)</p>
المصدر/الجهة	<p>- منتدى الشباب حول السياسات الشبابية</p> <p>بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة ومجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالشباب</p> <p>- اليونيسكو (2013)</p>
القطاع /ات	<p>5 قطاعات:</p> <p>1- الخصائص السكانية والهجرة،</p> <p>2- التربية والثقافة،</p> <p>3- الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية،</p> <p>4- العمل والمشاركة الاقتصادية،</p> <p>5- الصحة</p>
تاريخ الإعداد	عام 2000
تاريخ التنفيذ	تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء في 3 نيسان 2012، لم تنفذ.
في المضمون	<p>تناولت هذه الوثيقة توصيات لسياسة شبابية في لبنان تتمحور حول 5 قطاعات. إن النقاط المطروحة في الوثيقة تعتبر مجموعة توصيات وأفكار عمل تتقاطع مع مهام عدة وزارات وإدارات، كما تلحظ بضعها اقتراح قوانين أو تفعيل لدور مؤسسة عامة أو إصلاح إداري مطلوب. كما أن التوصيات الطروحة وإن كانت تتناول موضوع الشباب إلا أنها تصلح لجميع فئات المجتمع سيما عندما يتم التحدث عن تطبيق قانون 2000/220 لأصحاب ذوي الإعاقة، أو تطوير شبكة النقل، أو تطوير المناهج التربوية والجامعية.</p> <p>نعرض لأبرز ما تضمنت هذه التوصيات فيما يلي:</p> <p><b>القطاع الأول: الخصائص السكانية والهجرة</b></p> <p>- صياغة مخطط توجيهي زراعي - صناعي - تجاري يشمل جميع المناطق اللبنانية وتأمين زراعات بديلة واعتماد رزنامة زراعية واحتضان الزراعة والصناعة الزراعية وتقديم حوافز في المجال الضريبي لهذه القطاعات مما يؤثر على عمالة الشباب في المناطق. إيجاباً</p> <p>- وضع قاعدة معلومات عن عمالة الشباب (داخل الوطن وخارجه) تشمل المؤشرات الاحصائية وغير الاحصائية التي تيسر عمليات التشخيص وتصميم السياسات وكذلك المتابعة والتقييم.</p> <p><b>القطاع الثاني: العمل والمشاركة الاقتصادية</b></p> <p>- استحداث لجنة عمل دائمة بين وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والاقتصاد والمالية لمتابعة وتقييم سوق العمل ومتطلباته، ومن ثم وضع قاعدة بيانات موحدة حول سوق العمل وتوفيرها بالمجان للجميع، وخاصة للباحثين عن عمل ولأصحاب العمل، عبر جميع الوسائل المتاحة. على أن تتضمن قاعدة البيانات هذه التعريف بكافة الاختصاصات وعلاقتها بسوق العمل.</p> <p>- إصدار دراسات وإحصاءات دورية حول البطالة (اسبابها وانواعها) بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزي بغية استنباط الحلول المناسبة لها وتخفيض نسبتها بالإستناد الى خصوصيات كل منطقة.</p> <p>- توعية الشباب اللبناني حول أهمية المهن اليدوية والحرفية وتشجيع انخراطها فيها، والسعي الى خلق فرص عمل في ميادين جديدة مثل القطاع الثقافي وقطاع المعلوماتية.</p> <p>- تعميم حاضنات الأفكار ومؤسسات الدعم المالي لمبادرات الشباب الاقتصادية.</p> <p><b>القطاع الثالث: الاندماج الاجتماعية والمشاركة السياسية</b></p> <p>- توسيع نطاق المساحات العامة والمشاركة، ودعمها وتعزيز نوعيتها، من مؤسسات تربوية وترفيهية وثقافية ومنظمات شبابية وحث المؤسسات التعليمية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات</p>

<p>والمؤسسات العامة والقطاع الخاص على دعم بيوت الشباب وتشغيلها بحيث تقدم خدمات مختلفة للشباب، بما في ذلك خدمات السكن القصير الأمد.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها في قانوني مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية.</li> <li>- إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية الى الثمانية عشر عاماً.</li> <li>- إقرار قانون تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية والبلدية الى الحادية والعشرين عاماً.</li> <li>- إعادة احياء اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية مع ضمان إجراء الانتخابات بشكل دوري واستقلالية عمل مجالس الفروع لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة. دعم الدولة للجمعيات الشبابية مالياً.</li> </ul> <p><b>القطاع الرابع التربوية والثقافة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطبيق قانون إلزامية ومجانبة التعليم الاساسي في المدارس الرسمية حتى سن الخامسة عشرة مكتملة، ودعم الأهل المحتاجين لتأمين إلحاق أولادهم بالمؤسسات التعليمية وانتظامهم بالدراسة.</li> <li>- تطوير التعليم في المناطق جميعها في إطار تفعيل اللامركزية الادارية.</li> <li>- تعديل المناهج التعليمية لتواكب متطلبات الحياة على أساس محورية الطالب في العملية التعليمية.</li> <li>- تكيف التعليم والمدارس الرسمية والخاصة لتتلاءم مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيجاد أنظمة تمكنهم من متابعة تحصيلهم العلمي دون أي شكل من أشكال التمييز.</li> <li>- تعميم وتفعيل المجالس والجمعيات الطلابية في القطاعين الرسمي والخاص بحيث تتحول مؤسسات التعليم إلى أماكن ت الشباب على اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة والسلوكيات الديمقراطية، وإصدار قوانين ترعى عمل هذه المجالس وتضمن حق الطلاب بالمشاركة فيها كما في كل القرارات الإدارية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية.</li> </ul> <p><b>القطاع الخامس: الشباب والصحة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم وتكثيف البرامج الخاصة التي تهدف إلى نشر التوعية الصحية والتربية الوقائية، بما فيها «السلوك الخطر».</li> <li>- اعتماد منهجية «من شاب الى شاب» في المدارس والجامعات كما والاندية الشبابية (خارج نطاق المدارس والجامعات) بهدف نشر الوعي في مجال الصحة وغيرها من المجالات.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم تنفيذ خلال العام 2018 في بعض الثانويات تدريب وتشكيل المجالس الطلابية الفاعلة في المدارس الرسمية بالتعاون مع جمعية مسار ووزارة التربية والتعليم العالي.</li> <li>- تم اقتراح 7 مشاريع قوانين، تم إحالة مشروع واحد يتعلق بالمخدرات إلى اللجنة النيابية للشباب والرياضة للمناقشة خلال عام 2018، على ان تطرح المشاريع الأخرى تباعاً.</li> </ul> <p>مشاريع قوانين هي تحت العناوين التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- تخفيض سن الاقتراع والترشح للانتخابات موجه الى لجنة الشباب والرياضة النيابية.</li> <li>2- تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها موجه الى لجنة الشباب والرياضة النيابية، ووزير الداخلية والبلديات.</li> <li>3- تعديل قانون المخدرات موجه الى لجنة الشباب والرياضة النيابية، ولجنة الإدارة والعدل النيابية.</li> <li>4- تفعيل المؤسسة الوطنية للاستخدام لتأمين فرص عمل للشباب اللبناني موجه الى وزير العمل.</li> <li>5- اقتراح قانون يرمي إلى زيادة الضرائب على منتجات التبغ في لبنان.</li> <li>6- اقتراح قانون مقدم إلى وزير المالية ووزير الأشغال العامة والنقل ووزير الشؤون الإجتماعية يرمي إلى إنشاء مشروع "المدينة السكنية للشباب".</li> <li>7- مشروع قانون مقدم إلى وزير التربية والتعليم العالي يرمي إلى استحداث مكتب للتنمية الجامعية في الجامعة اللبنانية</li> </ol>	<p>المسار الحالي</p>

- عام 2013:

#	بطاقة تعريف
3	مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة
	وثيقة
	المصدر/الجهة
	وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	القطاع /ات
	الاستقرار الاجتماعي، سبل المعيشة، الخدمات الأساسية
	تاريخ الإعداد
	2020-2013
	تاريخ التنفيذ
	منذ عام 2013 لغاية اليوم
	في المضمون
	الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم الإنتعاش الإقتصادي وأمن المجتمع والتماسك الإجتماعي في المجتمعات اللبنانية المتأثرة بالأزمة السورية (251 بلدة/قرية) ، النتائج المتوقعة هي:
	- تعزيز بنيات الحكم المحلي في المناطق المستهدفة المحرومة للوصول إلى مستويات أفضل من التمثيل والمشاركة وتقديم خدمات محلية أساسية.

<p>- تعزيز قدرات المؤسسات والمجتمعات المحلية لصياغة وتنفيذ خطط تنمية محلية وإقليمية فعالة تشمل النساء والشباب.</p> <p>أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2013 مشروع دعم المجتمعات المضيفة في لبنان باعتباره إستجابة شاملة ومنسقة ومستدامة لأزمة النازحين السوريين ومترتباتها على البلاد. تم تطوير المشروع وفقاً لعدد من المبادئ التوجيهية التي تعتبر محرك أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم لبنان والمجتمعات المضيفة فضلاً عن دعم المؤسسات الوطنية والمحلية من خلال بناء القدرات للاستجابة لتأثير الأزمة السورية على لبنان والمشاكل التي كانت قائمة قبل الأزمة السورية وتفاقت بسبب الوضع الحالي. وتتضمن هذه الأنشطة: استخدام فعال للتمويل من خلال تحديد أهداف الآليات الوطنية والمحلية التي من شأنها التأثير إيجابياً على الاستجابة للتحديات؛ التأكد من مشاركة الجهات المعنية في المناطق المتأثرة في تحديد التدخلات وتنفيذها ومراقبتها بطريقة شفافة، معالجة الاستقرار الاجتماعي كمنشأ مستهدف وموضوع متقاطع وتطوير قدرات محلية لإدارة التدخلات والمحافظة عليها بعد استكمالها للتأكد من إستدامتها.</p> <p>يسعى المشروع إلى تحسين الإستقرار ولا سيما في المناطق المتأثرة بالأزمة السورية من خلال تحسين سبل العيش وتوفير الخدمات بطريقة مراعية للنزاعات. ويهدف إلى المساهمة في تحسين أمن المجتمع والانتعاش الاقتصادي والإستقرار الاجتماعي في المناطق المتأثرة من خلال مقارنة قائمة على المجتمع والتي من شأنها تحسين خيارات سبل العيش وتوفير خدمات على المستوى المحلي.</p> <p>كما سيقوم المشروع بتعزيز قدرة الحكومة الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تحديد الأولويات وتخفيف حدة الصراع، وحل النزاعات وتقديم خدمة تشاركية بالإضافة إلى تعزيز مهارات الأعمال وفرص التسويق في المناطق المستضعفة. ويسعى المشروع إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. زيادة الفرص المعيشية والاقتصادية وخاصة في المناطق المتأثرة.</li> <li>2. تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تقييم الاحتياجات والمخاطر والإستجابة لها في إطار مقارنة قائمة على مشاركة المجتمع ومراعية للنزاعات.</li> <li>3. تحسين حل النزاعات وأمن المجتمع على المستوى المحلي.</li> </ol> <p>وستعمد وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إنشاء بنية شاملة تشرف على تصميم الأنشطة ذات الصلة وتحديد ميزانيتها، وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها وزيادة استخدام الأموال المتاحة إلى أقصى حد وذلك بطريقة فعالة للغاية.</p>	
<p>يتم إصدار تقرير سنوي عن النشاطات المنجزة والأهداف المحققة في المشروع بالإضافة إلى عدد المستفيدين، المناطق المستفيدة، نوع المشاريع المنفذة. يحصل على تمويل ما يقارب 60 مليون \$ سنوياً من أكثر من 12 جهة مانحة.</p>	<p>المسار الحالي</p>

- عام 2014:

#	بطاقة تعريف
4	الوثيقة
	المصدر/الجهة
	القطاع /ات
	التطوع، الشباب، تنمية الجمعيات غير الحكومية
	تاريخ الإعداد
	تاريخ التنفيذ
	<p>في المضمون</p> <p>البرنامج الوطني للتطوع: أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية بتمويل من البنك الدولي، كجزء من إستراتيجيتها لتمكين الشباب وتعزيز الخدمة الوطنية التطوعية، ويهدف بشكل خاص إلى زيادة التماسك الاجتماعي من أجل بناء الدولة عبر المجتمعات والمناطق عن طريق زيادة العمل التطوعي للشباب، وعلى وجه الخصوص:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير وتوسيع نطاق أنشطة العمل التطوعي عن طريق تطوير هيكليّة العمل التطوعي في لبنان.</li> <li>- تعزيز القدرات لدى المنظمات غير الحكومية والجامعات والمدارس.</li> <li>- توسيع نطاق الفرص المتاحة للعمل التطوعي.</li> </ul> <p>أهداف المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتطوع هي تحسين الإستقرار الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية في المجتمعات اللبنانية المضيفة للنازحين السوريين من خلال تطوّر الشباب اللبناني وتنمية مهاراته الحياتية والتوعية الاجتماعية النفسية.</p> <p>الأهداف</p> <p>يأمل البرنامج الوطني للتطوع على المدى المتوسط:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز التفاهم بين أبناء الطوائف في لبنان والعمل من أجل بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً.</li> <li>- تحسين مهارات الشباب كمدخل إلى تعزيز فرصهم في سوق العمل.</li> <li>- تعزيز قطاع المنظمات غير الحكومية ولا سيما دوره التطوعي.</li> </ul> <p>يسعى البرنامج الوطني للتطوع إلى تأمين الخدمات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- بوابة إلكترونية (Portal) خاصة بالبرنامج.</li> <li>- دليل التطوع عبر البوابة الإلكترونية.</li> </ul>

<p>- منبر القيادات التطوعية الشبابية عبر البوابة الإلكترونية.</p> <p>- محاضرات وورش عمل للمتطوعين والهيئات الأهلية والشركات.</p> <p>- إستقطاب المتطوعين وربطهم بفرص الخدمة الإجتماعية.</p> <p>- التواصل عبر نشرات فصلية للمشاركة في البرامج التطوعية.</p> <p>- تعميق التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.</p>	
<p>يتم تنفيذ هذا المشروع بالشراكة مع جمعيات محلية وبتنفيذ من مراكز الخدمات الإنمائية، بالإضافة أنه يدعم مخيمات صيفية للتطوع تستهدف الشباب في مناطق مختلفة.</p>	المسار الحالي

#	بطاقة تعريف
5	مشروع التمكين الاقتصادي للشباب في عكار
	المصدر/الجهة
	القطاع /ات
	تاريخ الإعداد
	تاريخ التنفيذ
	في المضمون
	المسار الحالي

تم استهداف 96 شاب وشابة من الأسر الأكثر فقرا في عكار، تم تدريبهم في غرفة التجارة ومن قبل حاضنة الأعمال cciat في الشمال، بعد الخضوع لتدريب تقني معجل والحصول على الشهادات، تم فتح باب منافسة لعرض فكرة مشاريع صغيرة من قبل المجموعات الشبابية، ومن ثم تم اختيار 10 مشاريع تم تمويلها، وقد خلقت فرص عمل للشباب في عكار.

تم تكرار هذا المشروع في طرابلس، صور، زحلة.

نفذ المشروع وتم إصدار تقرير حوله وفيلم وثائقي، قيمة التمويل 500 ألف\$ وعلى أثره تم تمويل هذا المشروع مجددا في عام 2016 مع اضافة مكونات له من خلال دعم المؤسسات الصغرى ومتوسطة الحجم ونفذ في طرابلس وصور وزحلة بالشراكة مع جمعيات محلية وباستخدام نفس المقاربة في التدخل والتنفيذ.

#	بطاقة تعريف
6	خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الوطنية لحماية النساء والأطفال في لبنان
	المصدر/الجهة
	القطاع /ات
	تاريخ الإعداد
	تاريخ التنفيذ
	في المضمون

في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، وتماشياً مع إستراتيجية اليونسيف للإستجابة الشاملة في حالات الطوارئ في الأزمة اللبنانية، تهدف المنظمة إلى تعزيز قدرات السلطات اللبنانية، على المستويين المركزي والإقليمي، المجتمع المدني والهيكلية المجتمعية القائمة، بغية توفير المساعدة والدعم للسكان المتضررين، لجهة الإستجابة الفورية، التعافي المبكر وبناء المرونة ضمن المجتمعات للتخفيف من تأثير الأزمة على الأطفال والنساء.

يهدف المشروع إلى اعتماد مقاربة متداخلة المجالات لتلبية حاجات الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق المختارة في لبنان. وسيكون التركيز في المقام الأول على تقديم خدمات دعم الأسرة بما في ذلك الوقاية من العنف وحماية كل الأطفال، النساء، والعائلات من المخاطر، من خلال إرساء قاعدة لخدمات الدعم الاجتماعي والنفسي تكون متاحة أمام كل المجتمعات. كذلك، سيجري تعزيز آليات إستجابة على شكل طرق احالة وخدمات متخصصة بحماية الأطفال ولاسيما من العنف القائم على النوع الاجتماعي، لتوفير خدمات إدارة حالات لضحايا العنف والناجين منه من الأطفال وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك وفقاً للحد الأدنى من المبادئ التوجيهية والأدوات المعيارية.

من النتائج المرجوة:

النتيجة 2: استفادة الفتيات، الفتيان والنساء الأكثر عرضة، من الرعاية الصحية الأساسية والغذائية وغيرها من أشكال الدعم.

المخرج 2.1 وصول الفتيات و الفتيان والنساء الأكثر عرضة، إلى خدمات برامج التلقيح الموسعة وإلى الرعاية الصحية الأولية النوعية.

المخرج 2.2 استفادة الفتيات والفتيان والنساء الأكثر عرضة، من الدعم الغذائي.

بالإضافة إلى:

- 410.400 فرد من شتى الأعمار في المجتمع يستفيدون من المعلومات والتوجيه وجلسات المشورة وزيادة الوعي حول خدمات محددة متوفرة أمام النازحين والمجتمعات المضيفة، تشمل طرق الاحالة والخدمات المتخصصة.
- 3% من الأفراد كافة (12.312) الذين يصلون إلى المعلومات سيستفيدون من خدمات الاحالة.
- 360 فتاة وامرأة سيتلقين الدعم من الخدمات المتخصصة لإدارة حالة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

265 ألف فرد من شتى الأعمار من المجتمع سيستفيدون من خدمات و سلع صحية محسنة تستهدف 57 منطقة من الأكثر إلحاحا وحاجة من خريطة 251.	
مازال التنفيذ مستمر، مع اضافة بعض المكونات على الخطة مثل التدريب على مهارات الحياة لدى الشباب، تثقيف الأقران،.. يبلغ تمويل هذه الخطة 20 مليون \$ على سنتين.	المسار الحالي

- عام 2015:

#	بطاقة تعريف
7	مشروع التمكين الاقتصادي والتعبئة المجتمعية للمرأة المتأثرة بالأزمة السورية
	المصدر/الجهة وزارة الشؤون الاجتماعية وال UNWOMEN بتمويل من اليابان
	القطاع /ات التدريب المهني، الحماية الاجتماعية
	تاريخ الإعداد 2015
	تاريخ التنفيذ 2015 لغاية اليوم.
	في المضمون يهدف المشروع إلى اكساب النساء والشباب مهارات جديدة يحتاجها سوق العمل، وخلق فرص عمل بعد التدريب المهني المعجل والمتخصص، بالإضافة إلى إعداد دراسات حول سوق العمل وتأثير الأزمة السورية على النساء والشباب، من جهة أخرى يعمل المشروع على تعزيز الوعي المجتمعي لدى الشباب وتعزيز حس المواطنة من خلال انشاء ودعم مبادرات محلية حول المواطنة والنوع الاجتماعي.
	المناطق المستهدفة من الخريطة 251 هي بيروت، عكار، البقاع الأوسط.
	المسار الحالي يتم تنفيذ هذا المشروع ويصدر عنه تقارير سنوية، يبلغ تمويله السنوي 8 مليون \$.

- عام 2016:

#	بطاقة تعريف
8	تعزيز فرص العمل اللائق للنازحين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال الاستثمار بمشاريع البنى التحتية
	المصدر/الجهة UNDP-ILO ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من الحكومة الألمانية
	القطاع /ات العمل، التدريب المهني، البنى التحتية، الزراعة
	تاريخ الإعداد 2016
	تاريخ التنفيذ 2017 لغاية اليوم.
	في المضمون هو مشروع خلق فرص عمل للمجتمعات المضيفة من خلال تحسين البنى التحتية في لبنان يهدف المشروع إلى خلق فرص عمل قصيرة ومتوسطة المدى لأفراد من المجتمعات اللبنانية المضيفة من خلال أعمال تأهيل البنى التحتية وتحسين وضع المناطق والبلدات، وذلك في مناطق البقاع والشمال وجبل لبنان والتي تستضيف وتضم اللاجئين السوريين واللبنانيين الأكثر حرماناً (خريطة 251). كما يعتمد على منهجية التدريب المهني المعجل، تدريب حول حقوق العاملين سيما الشباب، تنفيذ مشاريع من قبل العمالة السورية واللبنانية.
	المسار الحالي يتم تنفيذ هذا المشروع بإشراف من لجنة مشتركة من الجهات الأربعة المعنية وبحضور من الممول حيث يتم تحديد احتياجات مناطق واختيار المشاريع المنفذة، لا يوجد تقرير نهائي عن المشروع. القيمة المرصودة لتمويل هذا المشروع هو 23 مليون \$.

#	بطاقة تعريف
9	مشروع الإدارة البيئية والاجتماعية
	المصدر/الجهة مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من البنك الدولي
	القطاع /ات البيئة، الصحة، العمل، البنى التحتية
	تاريخ الإعداد 2016
	تاريخ التنفيذ 2017 لغاية اليوم.
	في المضمون يستهدف تنفيذ مشاريع بنى تحتية، مشاريع ادارة النفايات، دعم الاستقرار الاجتماعي، دعم قدرات البلديات، دعم المخططات التوجيهية لبعض الوزارات مثل وزارة البيئة، خلق مساحات عامة وحدائق يتسفيد النازحين والشباب والنساء في المجتمعات المضيفة وذلك في 11 اتحاد بلديات في البقاع، الجنوب، النبطية، عكار، بعلبك الهرمل.
	المسار الحالي ينفذ المشروع مجلس الإنماء والإعمار، لم يتم إصدار نتائج أو تقارير عنه.

#	بطاقة تعريف
---	-------------



10	الوثيقة	برنامج تعزيز الصحة الانجابية في المجتمعات المضيفة الموجه للمرأة والشباب
	المصدر/الجهة	وزارة الشؤون الاجتماعية و UNFPA بتمويل من الترويج
	القطاع /ات	الصحة الانجابية، التعليم
	تاريخ الإعداد	2016
	تاريخ التنفيذ	2018-2017
	في المضمون	استهداف 10 بلديات من ضمن خريطة 251 والأكثر حرمانا، في جميع المحافظات، العمل على تثقيف الأقران واستهداف الشباب والرجال في مجموعات عمل لتعزيز الوعي حول الصحة الانجابية، الدفاع عن حقوق النوع الاجتماعي، التنشيط الاجتماعي، اعداد حلقات حوار وإنشاء لجان الحي من الشباب لتحديد الاحتياجات والقيام بمبادرات محلية تطوعية مع البلدية ومركز الخدمات الإنمائية في المنطقة.
	المسار الحالي	تم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع خلال عام 2018 وتم تمويله ب 8 مليون \$، التقرير النهائي حول هذا المشروع لم ينشر.

- عام 2017:

#	بطاقة تعريف	
11	الوثيقة	خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2020-2017
	المصدر/الجهة	الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة
	القطاع /ات	10 قطاعات: 1- المياه 2- الطاقة 3- الاستقرار الاجتماعي 4- المأوى 5- الحماية 6- سبل العيش 7- الصحة 8- الأمن الغذائي 9- التعليم 10- المساعدة الأساسية
	تاريخ الإعداد	كانون ثاني 2017، تم تحديثها كانون ثاني 2019.
	تاريخ التنفيذ	ابتداء من 2017 لغاية 2020.
	في المضمون	تطال الخطة 251 منطقة أكثر ضعفا في لبنان والتي تعتبرها أنها تستقبل 87% من اللاجئين السوريين و67% من اللبنانيين الأكثر ضعفاً. تعتبر الوثيقة انه يوجد 5 مسائل جامعة هي أولوية لدى الشركاء، وهي النوع الاجتماعي، الشباب، البيئة، حساسية النزاع، الأحياء الحضرية. هذه الخطة التي أقرتها الحكومة لأول مرة عام 2016، في كل سنة تجدها وتطلق نسختها المحدثة تباعا، فهي تضع الخطوط العريضة للتدخل في إطار الأزمة، وتنص على أن التنسيق من قبل الوزارات المعنية مع 133 شريك دولي ومحلي. تعتبر خطة لبنان للاستجابة للأزمة أن من أولوياتها دمج برامج الشباب كمكون واضح ومنسجم ضمن الخطط الخاصة بالقطاعات المختلفة. والهدف الأساسي للمكونات الشبابية هو بناء جيل شاب ناشط اقتصاديا وشخصيا واجتماعياً وقادر على الصمود بهدف زيادة التعليم ريادة الأعمال والتمكين والمشاركة والانخراط المدني لهذه الفئة. انطلاقاً من خطة لبنان للاستجابة 2016 - 2015 سيوسع الشركاء تركيزهم على برامج الشباب في كافة القطاعات من أجل تقديم رزمة خدمات شاملة ومتناسقة لهذه المجموعة الضعيفة والمهمشة. وبالتالي، سيتم العمل على توسيع حجم برامج الشباب في القطاع المعيشي من خلال خلق فرص العمل وزيادة برامج التدريب على المهارات المستندة إلى السوق وتعزيز القدرة على التوظيف وفرص تحقيق المداخل والابتكار وريادة الأعمال. ويتناول القطاع التربوي في خطة لبنان للاستجابة للأزمة فئة الشباب من خلال زيادة وصولهم إلى أطر التعليم الرسمية وتوفير التدريب المهني وبرامج التعليم المنظمة غير الرسمية. كما حدد قطاع الاستقرار الاجتماعي مخرجات واضحة حول الدور النشط للشباب في تثبيت الاستقرار وبناء الصمود في مجتمعاتهم وبين أترابهم. وفي الختام، سيركز قطاع الحماية بشكل دقيق أكثر على الشباب المعرضة للانخراط في سلوكيات خطيرة وضمان تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي لهم ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب بناء آليات وإحالة واستجابة مجتمعية للفتيان المعرضين.
	المسار الحالي	يتم متابعة تنفيذ البرامج من قبل نظام خاص للرصد بالشراكة مع الأمم المتحدة والحكومة، بالتنسيق مع الوزارات المعنية. تحتاج الخطة للتمويل لإمكانية الوصول إلى الأعداد والأهداف المرجوة، سجلت الفجوة المالية من القيمة الاجمالية المرصودة بنسبة 63%. إن عملية رصد البيانات تتم من قبل منظمات الأمم المتحدة من خلال نظام معلوماتية خاص أعدتها لهذه الخطة.

#	بطاقة تعريف
12	الوثيقة
	الدعم التقني لتعزيز التنمية الشبابية في لبنان
	المجلس الثقافي البريطاني بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت بتمويل من الاتحاد الأوروبي
	المصدر/الجهة
	الشباب والرياضة
	القطاع /ات
	عام 2017
	تاريخ الإعداد
	2018-2017
	تاريخ التنفيذ
	في المضمون
	<p>يتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز البيئة المواتية لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب وتنمية الشباب في لبنان. حيث يتفرع منه هدفين محددين: الهدف المحدد 1: تعزيز دور وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب نحو تحديد أولويات العمل للمساهمة في تحقيق السياسة الوطنية للشباب الهدف المحدد 2: تعزيز التعاون والحوكمة والمساءلة فيما يتعلق بالسياسة الوطنية للشباب وأولويات الشباب. يتم خلاله تنفيذ مايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة استراتيجية للقدرة والمفاهيم التنظيمية والعملية المتعلقة بالشباب في وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب.</li> <li>• بناء قدرات وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب العملية والإدارية والقانونية.</li> <li>• تحسين آليات إدارة المعلومات والمعارف التي تعتمد عليها وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب.</li> <li>• تحديد أولويات السياسة الشبابية الوطنية ووضع خطة عمل مشتركة وفقاً لنطاق عمل كل من المستفيدين.</li> <li>• بناء القدرات لدعم تنفيذ أولويات السياسة الشبابية الوطنية ونشاطات أخرى تعنى بالشباب.</li> <li>• رفع مستوى الوعي حول التطورات المتعلقة بالشباب وتعميم السياسة الشبابية الوطنية.</li> <li>• بناء الوفاق واختبار مختلف الخيارات لتحسين آليات الاستشارة والمساءلة الخاصة بالسياسة الشبابية.</li> </ul>
	المسار الحالي
	لا يوجد وثيقة منشورة عن النتائج.

#	بطاقة تعريف
13	الوثيقة
	البرنامج الوطني للعمل اللائق في لبنان 2017-2020
	وزارة العمل، منظمة العمل الدولي، جمعية الصناعيين اللبنانيين، الاتحاد العمالي العام
	المصدر/الجهة
	العمل والحماية الاجتماعية
	القطاع /ات
	2016 وأصدرت عام 2017.
	تاريخ الإعداد
	لم تنفذ إلى الآن.
	تاريخ التنفيذ
	في المضمون
	<p>يتبنى البرنامج 3 أولويات:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- تحسين حوكمة العمل،</li> <li>2- أسس بناء سياسات لتعزيز الفرص العمل المنتج مع التركيز على استخدام الشباب اللبناني ،</li> <li>3- تحسين تقديمات الضمان الاجتماعي.</li> </ol> <p>تمت مقارنة هذه الوثيقة مع استراتيجيات وطنية موجودة كاستراتيجية وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة لعام 2020، واستراتيجية وزارة الزراعة لفترة 2015-2019، وتدرج ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيما تعزيز القطاعات المنتجة لتشجيع النمو الشامل والتنمية المحلية والمناطق الأكثر حرماناً.</p> <p>فيما يتعلق بالأولوية الثانية، النتائج المرجوة هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- تحسين البيانات والتحليلات بشأن سوق العمل، 2- تعزيز برامج المهارات لتسهيل انتقال الشباب إلى سوق العمل، 3- تحسين أداء المؤسسة الوطنية للاستخدام.</li> </ol> <p>لم يتم إعداد موازنة أو تقدير لكلفة هذا البرنامج.</p>
	المسار الحالي
	يتم حالياً وضع آليات للتطبيق من قبل وزارة العمل.

- عام 2018:

#	بطاقة تعريف
14	الوثيقة
	الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتعليم التقني والمهني في لبنان 2018-2022
	وزارة التربية والتعليم العالي بدعم من اليونسيف ومنظمة العمل الدولية
	المصدر/الجهة
	التعليم التقني والتدريب المهني للشباب والعاملين
	القطاع /ات
	أطلقت عام 2018 بعد سلسلة من المشاورات والنقاشات مع الجهات والوزارات المعنية والتي دارت على عاميين متتاليين 2017-2018.
	تاريخ الإعداد
	لم تنفذ إلى الآن.
	تاريخ التنفيذ

في المضمون	تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قطاع التدريب المهني والتقني وإعادة تنظيمه بشكل ثلاثي، ثلاثي الشراكة ما بين القطاع العام والخاص والدولي، تضع هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة لتنظيم العمل والتنسيق ما بين جميع الفئات المعنية، تركز على إعطاء مهارات جديدة للشباب أو العاملين ولتشبيك ما بين حاجات سوق العمل والمهارات أو الاختصاصات الفنية المطلوبة. كما تركز على تحفيز الشباب والنساء على الدخول إلى المدارس المهنية الفنية وإن تعتمد نظام تقني مخصص مع اصدار شهادات مصدقة من الجهات الرسمية، والتركيز على جودة التعليم، ادخال التوجيه المهني والفني في المناهج الدراسية.. لم تلحظ الاستراتيجية خطة عمل تفصيلية أو وضع موازنة لها، كما انها ركزت على تعريف الشركاء وأدوارهم بشكل كبير ومفصل، واقتصرت المؤشرات على العموميات المرتبطة بالأهداف.
المسار الحالي	لم يتم مباشرة العمل فيها، تقع مسؤولية الدفع باتجاه التنفيذ على وزارة التربية، تحتاج لإصدار آليات عمل تطبيقية، وإنشاء المجلس الوطني الاستشاري للتدريب المهني والفني. تم إدراج هذه الاستراتيجية وتبنيها في البيان الوزاري الحالي للحكومة (2019).

#	بطاقة تعريف
15	مشروع التخرج في برنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرا
المصدر/الجهة	وزارة الشؤون الاجتماعية كمنسق، تحت إشراف مكتب رئاسة الحكومة وبالشراكة مع البنك الدولي
القطاع /ات	التدريب المهني، العمل
تاريخ الإعداد	2018
تاريخ التنفيذ	2020-2019
في المضمون	أطلقت الحكومة اللبنانية بعد تلقيها هبة مالية من البنك الدولي بقيمة 10 مليون \$ وتحت إطار صندوق دعم لبنان في الأزمة السورية، مشروع التخرج للأسر الأكثر فقرا كتجربة أولية في محافظتي البقاع والشمال. يهدف المشروع إلى تخريج الأسر من الفقر عبر توفير التدريب لهم ودعم تأسيس مشاريع صغرى، على أن تختار الوزارة والبنك الدولي من اللوائح رب الأسرة العاطل عن العمل أو احد أفراد الأسرة ضمن الفئة العمرية القابلة للعمل مع إعطاء أولوية للمرأة. ينفذ المشروع جمعيات متخصصة في التدريب على مهارات الحياة، والتدريب التقني والفني المهني لخلق فرص عمل يحتاجها السوق في الشمال والبقاع بالإضافة إلى خدمات المرافقة وتأسيس المشاريع والتشبيك على المستوى المحلي .
المسار الحالي	تم إطلاق استقبال طلبات للجمعيات المهتمة بالتنفيذ على صفحة وزارة الشؤون و صفحة مجلس الوزراء، لم يتم اختيار الجهة المنفذة إلى الآن.

#	بطاقة تعريف
16	برنامج الفريق الاستشاري للشباب في لبنان
المصدر/الجهة	البنك الدولي
القطاع /ات	المواطنة-الشباب
تاريخ الإعداد	2018
تاريخ التنفيذ	2019-2018
في المضمون	يهدف هذا المشروع إلى خلق منصة للحوار مع الشباب والشابات مع موظفي البنك بهدف تسهيل عملية ادماجهم في صنع السياسات ومناقشتها، ويتكون هذا الفريق من 25-30 شاب وشابة، لمناقشة السياسات المطروحة في لبنان والاشتراك باجتماعات مع مجموعة البنك الدولي للاستماع لآرائهم وحاجاتهم وإدراج اقتراحاتهم وآرائهم في خطط العمل.
المسار الحالي	استقطاب فريق الشباب.